



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

معهد العلوم والتقنيات التطبيقية

قسم : مناجمنت



مذكرة لنيل شهادة الليسانس المهني

فرع : علوم التسيير

تخصص : المحاسبة والمالية

بعنوان :

قياس الكفاءة المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية

دراسة حالة المؤسسة ENAFOR

خلال الفترة (2011 - 2014)

من إعداد الطالبان :

■ أحمد عماد الدين قواص

■ عبد الرحمان بوحامدي

نوقشت بتاريخ 2017/05/24 من طرف اللجنة :

رئيسا	أستاذة التعليم العالي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أ/السعيد هتهات
مشرفا	أستاذة التعليم العالي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أ.د/ عائشة بخالد
مناقشا	أستاذة التعليم العالي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أ.د/ بدر الزمان خمقاني

السنة الجامعية: 2017/2016



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
معهد العلوم والتقنيات التطبيقية
قسم : مناجمات



مذكرة لنيل شهادة الليسانس المهني
فرع : علوم التسيير
تخصص : المحاسبة والمالية

بعنوان :

قياس الكفاءة المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية
دراسة حالة المؤسسة ENAFOR
خلال الفترة (2011 - 2014)

من إعداد الطالبان :

- أحمد عماد الدين قواص
- عبد الرحمان بوحامدي

نوقشت بتاريخ 2017/05/24 من طرف اللجنة :

رئيسا	أستاذة التعليم العالي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أ/السعيد هتهات
مشرفا	أستاذة التعليم العالي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أ.د/ عائشة بخالد
مناقشا	أستاذة التعليم العالي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أ.د/ بدر الزمان خمقاني

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

نهدي هذا العمل إلى أعز وأغلى ما في الوجود إلى من قال فيهما المولى عز وجل "وقل ربّي ارحمهما كما ربياني صغيراً"، إلى من انتظرا هذا العمل وساهما في إنجازه منذ البداية إلى آخر حرف، إلى والديّنا الكريمين حفظهما الله.

والى كل احبابنا من قريب وبعيد

الإهداء

أحمد الله على جزيل نعمه، وأشكره شكر المتعرف بمنه وألانه ، وأصلي
وأسلم على صفوة أنبيائه ، وعلى آله و صحبه و أوليائه وبعد:
اهدي ثمرة هذا الجهد
إلى من وصاني ربي ببرهما والإحسان إليهما والديتي الكريمة "فاطمة" و الرحمة على الوالد العزيزة
ويسكنه فسيح جنان
و إلى من تربيته معهم وسندي في الحياة: إخواني الستة و زوجاتهم و أولادهم
وأختي العزيزة الكبير "خيرة" وأختي العزيزة الصغيرة "آسيا فاطمة الزهرة" هي و زوجها
وحفظهما لي انشالله و إخواني الذين تربيته معهم منذ صغري
وأبي "الحاج العربي" الذي راباني اللهم برك فيه وأطيل عمره إنشالله.
و كل عائلة "قواص" و "ورقلي" و "محجر" وأقاربي و إلي أساتذتي في المعهد التكنولوجيا
وخاصة أستاذتي المشرف عليا "بخالد عائشة" اهديها عملي وأسمى تحاني اللهم اطل في عمرها
وحفظها من لي عائلتها
قال رسول الله صلي الله عليه وسلم "من علمني حرفا سرت له عبدا" حدث شريف ، و
الموظفين المعهد التكنولوجيا وخاصة إلى من هي في قلبي وستكون رفيقة دربي انشالله أن يحفظها
من كل شر .
و إلى كل أصدقائي و الزملاء الذين أحببتهم وعاشتهم حديثا و قديما طيلة أيام الدراسة
وخاصة في جامعة و المعهد التكنولوجيا وأصدقائي في الحياة منذ صغري و إلى كل من علمني
حرفا .
إلي كل من هؤلاء أهدي ثمرة جهدي و خلاصة عملي إلي كل من نساهم قلبي ، ولم ينساهم
قلبي .

أحمد عماد الدين

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله العليّ القدير الذي وفقنا إلى إتمام هذه المذكرة ، ونحمده تعالى ونشكره على نعمة العلم التي وهبنا إياها، وأن أبلغنا إلى هذه المرتبة . وعلى جميع نعمه ، انه حميد مجيد .

قال رسول الله صل الله عليه و سلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله) . حديث صحيح

أولا نحمد الله ونشكره على منحنا القدرة لإتمام هذا العمل المتواضع .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل .

وشكرنا الخاص والكبير إلى الأستاذة الفاضلة و المشرفة بخالد عائشة التي لم تبخل علينا بتوصياتها ونصائحها .

كما نشكر كل موظفين وعمال مؤسسة الوطنية للتنقيب ، السيد سراية سفيان رئيس قسم محاسبة الاستغلال ، لما قدموه لنا من معلومات قيمة أفادتنا في مذكرتنا المتواضع و هذا خلال فترة التبرص كما لا ننسى الموظفين الذين دعمونا في شركة سونطراك قسم الإنتاج بمصالح قسم المحاسبة من السيد فوزي والسيدة ربيعة المسؤولين على مصلحة الموازنة والسيد خرفي محمد الشريف موظف في مصلحة الممونين المحليين ورئيس المصلحة السيد عبد الله مريقة والسيد ياسين موظف في قسم الخزينة .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا إلى كل زملائنا في الدفعة ، وإلى كل من ساهم ولو بالكلمة الطيبة في إعداد هذا العمل المتواضع سائلين المولى تبارك وتعالى أن يجزيهم عنا وعن الأمة الإسلامية كل الخير إنه ولي ذلك والقادر عليه .

الملخص :

تتناول هذه الدراسة قياس الكفاءة باستخدام طريقة النسب المالية للمؤسسة الاقتصادية الوطنية للحفر والتنقيب ENAFOR خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2014 ، من خلال هذه المذكرة استعرضنا المفاهيم المتعلقة بالكفاءة في المؤسسة الاقتصادية وطرق قياسها، كما حاولنا الإجابة على الإشكالات المطروحة، والمتمثل في مدى تمتع المؤسسة الجزائرية الاقتصادية بالكفاءة التي تعكس قدرتها على تحقيق الربح وتدنية التكاليف، حيث اعتمدنا الطريقة المذكورة للإجابة على هذا التساؤل ، و تمثلت أهم النتائج المتوصل إليها في محدودية كفاءة هذه المؤسسة محل الدراسة من حيث تحقيق الربحية وتدنية التكاليف.

الكلمات المفتاح : الكفاءة ، نسب مالية ، مؤسسة اقتصادية ، مؤسسة جزائرية، ربحية، تدنية تكاليف.

Abstract:

This study measures the operating efficiency of some institution economic Patriotism drilling and prospecting (ENAFOR) during the period 2011- 2014 sing the financial ratios. The researchers try to investigate empirically the extent to which institution economic have an operating efficiency that reflects the ability of these institution to maximize their profit and to minimize their costs. The results of this study reveal that the efficiency of these institution is limited according to their profits and costs minimization.

Keywords: efficiency, financial ratios, institution economic, Algerian institution , profit, costs minimization

قائمة الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	لميزانية المحاسبية (جانب الاصول) خلال الفترة 2011-2014	الجدول رقم (1-2)
24	الميزانية المحاسبية (جانب الخصوم) خلال الفترة 2011-2014	الجدول رقم (2-2)
24	جدول حساب النتائج للمؤسسة خلال الفترة 2011-2014	الجدول رقم (3-2)
25	تطور مؤشر الاصول خلال الفترة 2011-2014	الجدول رقم (4-2)
25	تطور مؤشر الربح الصافي للمؤسسة خلال الفترة 2011-2014	الجدول رقم (5-2)
26	تطور مؤشر الاموال الخاصة للمؤسسة خلال الفترة 2011-2014	الجدول رقم (6-2)
26	تطور مؤشر الايرادات خلال الفترة 2011-2014	الجدول رقم (7-2)
27	معدل العائد على حقوق الملكية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014 .	الجدول رقم (8-2)
28	معدل العائد على الاصول للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014 .	الجدول رقم (9-2)
29	معدل مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية) للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014	الجدول رقم (10-2)
30	معدل منفعة الاصول للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014.	الجدول رقم (11-2)
31	معدل هامش الربح للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014	الجدول رقم (12-2)
32	معدل نسبة قابلية السداد للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014 .	الجدول رقم (13-2)

قائمة الاشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
4	بنية تمثيلية لكفاءة المؤسسة	الشكل (1.1)
11	الاداء بين الكفاءة والفعالية	الشكل (2.1)
22	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتنقيب ENAFOR	الشكل (1.2)
23	الهيكل التنظيمي للمديرية المحاسبة والمالية بالمؤسسة	الشكل (2.2)
27	يمثل متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014.	الشكل (3.2)
28	يمثل متوسط معدل العائد على الاصول للمؤسسة محل الدراسة 2011-2014.	الشكل (4.2)
29	يمثل مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية) للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014	الشكل (5.2)
30	يمثل متوسط معدل منفعة الاصول للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014.	الشكل (6.2)
31	يمثل متوسط معدل هامش الربح للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014 .	الشكل (7.2)
32	يمثل متوسط نسبة قابلية السداد للمؤسسة محل الدراسة 2011-2014 .	الشكل (8.2)

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز / الاختصار	الدلالة
ENAFOR	المؤسسة الوطنية للحفر والتنقيب
CF	المحاسبة والمالية
ISO	الصحة والسلامة والبيئة
QHSAS	نظام ادارة السلامة والصحة والامن
ROE	العائد على حقوق الملكية
ROA	العائد على الأصول
EM	مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية)
AU	منفعة الأصول
Rim	النتيجة العملياتية
Rexp	نتيجة الاستغلال
Rn	النتيجة الصافية

قائمة الملاحق :

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
49	الميزانية المحاسبية (جانب الاصول) 2011	الملحق (1)
50	الميزانية المحاسبية (جانب الاصول) 2012	الملحق (2)
51	الميزانية المحاسبية (جانب الاصول) 2013	الملحق (3)
52	الميزانية المحاسبية (جانب الاصول) 2014	الملحق (4)
53	الميزانية المحاسبية (جانب الخصوم) 2011	الملحق (5)
54	الميزانية المحاسبية (جانب الخصوم) 2012	الملحق (6)
55	الميزانية المحاسبية (جانب الخصوم) 2013	الملحق (7)
56	الميزانية المحاسبية (جانب الخصوم) 2014	الملحق (8)
57	جدول حساب النتائج 2011	الملحق (9)
58	جدول حساب النتائج 2012	الملحق (10)
59	جدول حساب النتائج 2013	الملحق (11)
61	جدول حساب النتائج 2014	الملحق (12)

مقدمة

توطئة :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النبض الذي يتطور به اقتصاد دولة ما ، وذلك لأنها هي التي تلبي له احتياجاته ومتطلباته من نتاج للمواد الضرورية وبالجودة العالية ، وعلى هذا الاساس ظهرت المنافسة الشديدة بين المؤسسات الامر الذي يجعل هذه الاخيرة تسعى الى زيادة مكانتها في السوق والرفع من كفاءتها حتى تكسب مكانة جيدة بين منافسيها وحصص سوقية عالية وذلك بأدنى تكلفة ممكنة .

لذلك وجب على المؤسسة الاقتصادية ان تبحث عن كيفية رفع كفاءتها سواء من حيث الربحية او التكاليف والمخاطر ، مما جعلنا ان نقوم بتسليط الضوء على هذا الموضوع الا وهو الكفاءة الذي يعتبر من المواضيع الهامة والمطلوب دراستها وتطبيقها من اجل اعطاء اكتشاف اخطاء وعيوب المؤسسة والخروج بحلول ومعالجة لهذه العيوب بغية ضمان مؤسسات اقتصادية رابحة وتمتاز بمكانة عالية في الاقتصاد العالمي مع المؤسسات الاجنبية .

❖ الاشكالية

يقاس نجاح أي مؤسسة اقتصادية بقدرتها على تخفيض المدخلات وتعظيم المخرجات، وذلك بهدف رفع كفاءتها لأجل تحقيق اهدافها بأقل التكاليف.

على ضوء ما سبق، تتبلور معالم إشكالية دراستنا والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

إلى أي مدى تعتبر مؤسسة الحفر والتنقيب ENAFOR كفاءة خلال الفترة من 2011 إلى 2014 باستخدام النسب المالية .

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تجزئتها إلى ثلاثة أسئلة فرعية كما يلي:

-هل مؤسسة الحفر والتنقيب ENAFOR كفاءة من حيث الأرباح خلال الفترة من 2011 إلى 2014؟

-هل مؤسسة الحفر والتنقيب ENAFOR كفاءة من حيث التكاليف خلال الفترة من 2011 إلى 2014؟

-هل مؤسسة الحفر والتنقيب ENAFOR كفاءة من حيث المخاطر خلال الفترة من 2011 إلى 2014؟

❖ اهداف الدراسة :

▪ التعرف على المفاهيم المتعلقة بكفاءة المؤسسة الاقتصادية وتاريخها، وأهم المصطلحات المشابهة لها، خاصة وأن الهدف من مرحلة اليسانس هو التحكم في المصطلحات؛

▪ التعرف على طرق قياس كفاءة المؤسسة الاقتصادية، وخاصة النسب المالية؛

❖ قياس كفاءة المؤسسة الاقتصادية للحفر والتنقيب خلال فترة الدراسة، واكتشاف حالات عدم الكفاءة؛

❖ البحث عن أسباب عدم الكفاءة -في بعض السنوات- من خلال التبرص الذي قمنا بإجرائه ومحاولة تقديم توصيات للمؤسسة، والتي قد تمكنها من تحسين كفاءتها في المستقبل؛

❖ مبررات اختيار موضوع الدراسة

❖ تتبع أسباب اختيارنا لموضوع كفاءة المؤسسة الاقتصادية بإستخدام نسب المالية من دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، يمكننا ذكرها كما يلي:

أ- المبررات الموضوعية

- تعتبر قطاع المحروقات من أهم المجالات الخصب للدراسة باعتباره صورة عاكسة لمدى تطور الاقتصاد، وترتبط أهميته بدرجة كفاءة المؤسسات الاقتصادية التي تنشط فيه ، ومنه تعد دراسة كفاءة هذه المؤسسات من أهم المواضيع في النظرية المالية؛
1. التطورات الكبيرة والمستمرة في قطاع المحروقات وزيادة دائرة عمل المؤسسات في هذا القطاع خاصة بعد ازدياد الطلب الكبير حول هذه المؤسسات بشأن البترول والغاز ؛
 2. اختبار مدي قابلية النسب المالية المستخدمة في قياس الكفاءة للمؤسسة الاقتصادية لاختبار كفاءة المالية لمؤسسة اونافور ، ام تعتبر غير كافية ويجب تدعيمها بطرق اخرى ؛
 3. إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من المواضيع والذي يعتبر من أحدث المواضيع في النظرية المالية ؛

ب- المبررات الذاتية

1. الرغبة في التحكم المفاهيم المتعلقة بالكفاءة لما لها من أهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية ، والتمكن من تطبيقها عليها ؛
2. يعد موضوع قياس كفاءة المؤسسات الاقتصادية من المواضيع النادرة والتي تحتاج الى العناية بشدة وخاصة أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تعاني من ضعف في كفاءتها المالية وذلك لعدم منافسة في القطاع البترولي (المحروقات) ؛

❖ حدود الدراسة :

1-الحدود المكانية :

تمت الدراسة في المؤسسة الوطنية للتنقيب والحفر ENAFOR المتواجدة بحاسي مسعود ولاية ورقلة والتي تنشط داخل قطاع المحروقات وتعتبر اهم فروع شركة سونطراك.

2-الحدود الزمانية :

كانت حدود الدراسة لتطور اهم المؤشرات الرئيسية في القوائم المالية التي تساعد على عرضها 4سنوات من 2011 الى 2014. اما حدود الدراسة التطبيقية (الدراسة المالية) فقد حددت كذلك ب4 سنوات من 2011 الى 2014 بناء على المعطيات المتحصل عليها.

❖ منهج البحث والأدوات المستخدمة :

من أجل معالجة موضوع بحثنا اعتمدنا في شقه النظري المنهج الوصفي ، حيث يتم استعراض مفهوم الكفاءة وصلتها بالمفاهيم الاقتصادية الأخرى وكذا مختلف انواع الكفاءة وطرق قياسها باستخدام بعض المؤشرات المالية.

اما الشق التطبيقي فكان بإعتماد أسلوب دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية ENAFOR خلال الفترة 2011 الى 2014 ، مستخدمين عند التحليل النسب المالية كمؤشرات لقياس كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح ، ولدراسة الكفاءة المالية للمؤسسة وذلك باستخدام القوائم المالية المعطاة .

❖ هيكل الدراسة : (تقسيمات البحث) :

من اجل انجاز هذا البحث والإجابة على اشكالياتنا :
تناولنا هذا البحث في فصلين اضافة الى مقدمة وخاتمة ، منها فصل نظري وفصل تطبيقي :

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للكفاءة :

حاولنا من خلال هذا الفصل عرض المفهوم العام للكفاءة في النشاط الاقتصادي ، كما تطرقنا الى الكفاءة والمفاهيم الاقتصادية ذات الصلة بها كالإنتاجية والفعالية والكفاية والأداء ، كما تناولنا انواع الكفاءة بشكل عام ، وأخيرا تطرقنا الى مؤشرات مالية لقياس الكفاءة .

الفصل الثاني :دراسة تطبيقية لقياس كفاءة المؤسسة الاقتصادية ENAFOR باستخدام النسب المالية : من خلال هذا الفصل ارتأينا اعطاء لمحة عامة عن المؤسسة تعريفها وأهدافها وهيكلها التنظيمي وهيكل المديرية CF ، ثم قمنا بدراسة للقوائم المالية من خلال عرض لتطور بعض المؤشرات الرئيسية في القوائم ، ثم تطرقنا لحساب مجموعة من النسب المالية والمؤشرات للمؤسسة محل الدراسة التي تساعد في قياس الكفاءة ، ثم قمنا باستخراج النتائج وتحليلها من اجل اعطاء في الاخير حلول ومقترحات الدراسة للمشاكل والنقائص من اجل تفاديها.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للكفاءة

تمهيد :

تهدف المؤسسات الاقتصادية في وقتنا الحالي لتخصيص مواردها، بغرض تحقيق أعلى كفاءة اقتصادية انطلاقاً من مزج عناصر الإنتاج والحصول على أكبر منتج، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم عنصر تميز به الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية، وتكمن أهمية الكفاءة في مبدأ الانتفاع من الموارد المادية والبشرية بأقل تكلفة ممكنة.

وعلى هذا الأساس يحتل موضوع الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية موقعا هاما، خاصة في فترة تزايد فيها الاحتياج إلى الإنتاج للمادة الأولية ذات الجودة العالية وبأدنى تكلفة الذي يعتبر من الأهداف الرئيسية التي تركز عليها المؤسسات الآن، لذلك وجدت هذه المؤسسات نفسها في وضع يحتم عليها التركيز في كيفية رفع كفاءتها الربحية وأدائها في مختلف المستويات وكفاءتها في الحد من المخاطر التي تواجهها، كشرط لنجاحها في المحافظة على نشاطها واستمرارها ومواجهة المنافسة الجديد من أجل البقاء في السوق. ومن هنا يعتبر موضوع الكفاءة من المواضيع التي عولجت بكثرة خلال السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لأهميتها على مستوى الاقتصاد ككل، لذا تسعى العديد من المناهج لتحديد مفهوم الكفاءة وضبط مدلولها، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق للإطار المعرفي والمفاهيمي للكفاءة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المفهوم العام للكفاءة في النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني : الكفاءة والمفاهيم الاقتصادية ذات الصلة.

المبحث الثالث : مؤشرات النسب المالية المتعلقة بالكفاءة

المبحث الأول : المفهوم العام للكفاءة في النشاط الاقتصادي

سنتطرق بالدراسة في هذا المبحث للعناصر التالية :

✓ تعريف الكفاءة ؛

✓ أهمية الكفاءة و أهداف قياس الكفاءة ؛

✓ أنواع الكفاءة ؛

المطلب الأول : تعريف الكفاءة

لقد شاع استخدام هذا المصطلح في تحليل قدرة المؤسسة على حسن استخدام مواردها، و التحكم الجيد في تكاليفها. ويرجع مفهوم الكفاءة إلى الإقتصادي الإيطالي فلريدو باريتو Vilfredo Pareto، الذي طور من هذا المفهوم حتى أصبح يعرف بأمثليه باريتو، ووفقا لهذا الأخير أن تخصيص للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، و التخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة¹ Inefficiency.

قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، سواء زيادة في الإنتاج أو تقليل للتكاليف، و ذلك بالإستغلال الأمثل للموارد المتاحة من حيث المدروود الكمي و النوعي بأقل نفقات ممكنة².

حسب Malo et Mathe (2000): هي العلاقة الإقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات³ يعرف (Philippe Lorino) الكفاءة: بأنها القدرة على تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، إذ أنه لا يمكن أن تتحقق الكفاءة في حالة خفض التكاليف فقط أو رفع القيمة فقط، إذ لا بد من تحقيق الهدفين معا⁴.

كما أنها تعرف: الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية لأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر⁵.

وتعرف أيضا الكفاءة على أنها عبارة عن عملية يتم من خلالها التنسيق و الربط بين مجموعة من الموارد كالمهارات ، المعارف القدرات الإستعدادات المواصفات الشخصية و ذلك للقيام بأداء الأعمال بالطريقة أو الشكل المطلوب المناسب و الصحيح، مهما كانت الظروف أو الأوضاع المهنية و الوظيفية السائدة بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المسطرة .

وحسب (Caird) 1992 يشير مفهوم الكفاءة إلى مجموع المعرفة والمهارة ومتغيرات الشخصية التي تخص السلوك الناجح في مجال معين، ويدعم ذلك بالشكل التالي: ¹

¹ - محمد الجموعي فريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية و ميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص: 05.

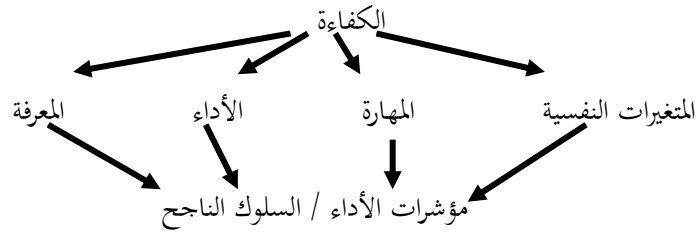
² . شوقي بوقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية معاصرة، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص: 39.

³ . Malo J-L Et Mathe J-C, L'essentiel Du Contrôle De Gestion, 2ème Edition D'organisation , Paris, 2000 ,p.106.

⁴ . Philippe Lorino, Méthodes et pratiques de la performance, édition d'organisation, paris, 1998, p: 18-20.

⁵ . الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، ص: 220.

الشكل رقم (1.1) : بنية تمثيلية لكفاءة المؤسسة :



Source : Roland Foucher, Normand Patterson, Abdelhadi Naji, **Répertoire de définitions :**

Notions de compétences individuelle et de compétence collective, www.chairecompétences

uquam.ca/pages/documents/pdf/faucher_patter_sonnaji_020304.pdf(26/12/2006), p6.

من خلال ما سبق يمكن إستنتاج أن الكفاءة تعني :

➤ إن الكفاءة هي كيفية إستخدام المؤسسة لمدخلاتها مقارنة بمخرجاتها، وذلك من خلال الإستخدام العقلاني والرشيد، بمعنى هي عمل الأشياء بطريقة صحيحة

المطلب الثاني: مدخلات ومخرجات الكفاءة :

بما أنها عبارة عن نظام فان فلورنت شنو (**chenu Florent**) أكد على أنه بالرغم من تعدد تعاريف مفهوم الكفاءة إلا أنها قد تشترك في عنصرين على الأقل و على هذا الأساس فهو يعتبر الكفاءة عبارة عن نظام دمج للمعارف بمعناه الواسع أي المعرفة ، المهارات ، التصرفات ... الخ². و إذا حكمنا على الكفاءة بأنها نظام فهذا معناه أن لها:

-**مدخلات:** مدخلات الكفاءة هي كل الموارد التي تساهم في بناء و ممارسة الكفاءة سواء كانت هذه (الموارد ملموسة) تتوفر في المحيط المهني أو التعليمي، (أو غير ملموسة) و الموجودة لدى الأفراد كالمعارف، المهارات و التصرفات.... الخ.

- **عمليات التشغيل :** فتقوم على تجنيد هذه الموارد و تنظيمها و التنسيق بينها فالكفاءة عادة ما تعرف على أنها " مجموعة من القدرات المدمجة التي تسمح بفهم الأوضاع المهنية و مواجهتها بما يتلاءم معها"³ و ذلك عن طريق التوجيه الإجراءات النموذجية، طرق التفكير التي تسمح بالإستدلال، الاستقراء البرهان... إلخ

و غيرها من العمليات العقلية التي من شأنها أن تساهم في فهم المعارف المختلفة واعتمادها لبناء معارف جديدة و هي تعمل على ترسيب و تنظيم مكتسبات الحياة المهنية من أجل توقع الظواهر و مواجهتها.

¹Chenu ,Florent Ibid .p201.

²Compétence [on ligne] page visité le16/08/2008 disponible sur <http://edutechwiki.unige.ch/fr/Comp%C3%A9tence> http

- **مخرجات :** على إثر عمليات التشغيل تظهر المخرجات المتمثلة في النتائج التي تم التوصل إليها و التي تتجلى في نوعية و جودة الأداء و فعالياته فالكفاءة تساهم في تحقيق أداء متميز في وضع مهني معين و يتلاءم هذا الأداء مع ما كان منتظر.

- ثالثا: طرق تحسين الكفاءة :

هناك عدة مداخل أو مقاربات يمكن إعتبارها كإستراتيجيات يمكن إختيار بعضها أو كلها في تحسين الكفاءة سواء علي مستوى المنظمة أو على مستوى النشاط ، وإختيار أي منها يتوقف على نتيجة التشخيص للعناصر المسؤولة عن خلل ، بالإضافة إلى القيود البيئية الخارجية التي تخضع لها المنشأة ويصعب عليها تغييرها في بعض الأحيان ، فقد تمنع هذه القيود إمكانية الاعتماد على تلك المداخل ، وتمثل هذه التوجيهات فيما يلي (منصور عبد الكريم 2010/2009.ص78.79)

1- **ثبات المخرجات مع تقليل المدخلات :** ويعني ذلك التخلص من عناصر المدخلات الزائدة وغير المستغلة والتي سوف لا يترتب على التخلي عنها التأثير في كم المخرجات المحققة، ومثال ذلك أن تكتشف بعض المنشآت أن لديها قطاعا من الأراضي غير المستغلة وذات قيمة متميزة فتتخلص منها بالبيع ، مما يتيح لها موارد مالية دون التأثير علي كم المخرجات وكذلك الأمر بالنسبة للعمالة الزائدة إذا كان ذلك ممكنا إجتماعيا، سياسيا وقانونيا.

2- **زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات :** ويعني ذلك إستخدام كافة الأساليب الإدارية و الإشرافية و الرقابية التي تعمل علي التحريك الأفضل للموارد ومنع حدوث الفاقد أو العمل على تقليله إلى أقل حد ممكن ، ويتضح ذلك بشكل أساسي عندما يتم إدخال نظم الإدارية أو عند تغيير الإدارة العليا في العديد من المنشآت الصناعية و الخدمية .

3- **زيادة المخرجات و زيادة المدخلات :** بشرط أن تكون نسبة الزيادة في المخرجات أعلى ، ويعتمد هذا المدخل على التوسع و الإنفاق بشرط أن يكون هناك مقابل أكبر للإنفاق ، ومثال ذلك أن تقوم الشركة بإدخال نظام جديد للكمبيوتر ، فمن المتوقع في هذه الحالة أن يزيد عنصر المدخلات في شكل زيادة رأس المال، فإذا كان العائد المتوقع من هذا النظام أكثر من المنفق عليه أدى ذلك إلى زيادة الكفاءة ، كذلك الحال عند تصميم نظم للحوافز بالشركات ، فمن المعروف أن نظام الحوافز يستلزم زيادة المدفوع لعنصر العمل ، ولكن مع توقع أن تزيد المخرجات بنسبة أكبر ، وهنا يجب ربط الحوافز بمستوى الكفاءة و إلا أصبحت عبئا علي المنشأة.

4- **تخفيض المخرجات وتخفيض المدخلات :** بشرط أن يكون تخفيض المدخلات بنسبة أكبر ، ويكون ذلك عن طريق تقليل حجم النشاط و الخروج من بعض الأنشطة التي ليس للمنشأة ميزة التنافسية فيها و التركيز على الأنشطة التي تحقق فيها المنشأة مستوى كفاءة إنتاجية أفضل ، و المثال الواضح في هذا الصدد هو قيام شركة IBM بالتخصص بإنتاج الأجهزة وترك صناعة البرامج الجاهزة لشركة MICROSOFT ، وعن طريق التخصص في مجال معين يمكن لشركة من تحقيق مستويات ربحية أفضل.

5-زيادة المخرجات وتخفيض المدخلات : ويعتبر هذا أفضل المدخل حيث يتم عن طريقه تحقيق مخرجات أكبر بقدر أقل من المدخلات . والمثال الواضح هي عملية إحلال الآلات و التكنولوجيا محل عنصر العمل ، إلا أنه قد لا يكون ذلك ممكنا في بعض الحالات على الأقل في الأجل القصير ، فقد يكون هناك قيود إجتماعية و سياسية التي تحد من تخفيض عنصر العمل.

المطلب الثالث : أهمية وأهداف الكفاءة

1- أهمية الكفاءة :

تهدف المجتمعات الإقتصادية لتخصيص مواردها بطريقة مثلى، بغرض تحقيق أعلى كفاءة إقتصادية إنطلاقا من مزج عناصر الإنتاج و الحصول على أكبر منتج، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم نقطة للكفاءة في النظرية الإقتصادية و التسيير، كما أعطى الإقتصاديون للكفاءة أهمية عظيمة، ويتضح ذلك من خلال وصف الاقتصادي جيفونز* Jevons لمشكلة الكفاءة بأنها المشكلة الأساسية في الاقتصاد، و تكمن أهمية الكفاءة في مبدأ الإنتفاع من الموارد المادية و البشرية بأقل تكلفة ممكنة¹.

2- أهداف قياس الكفاءة :

تقاس الكفاءة لمجموعة من الأهداف منها:

1- هدف تحفيزي :

يساهم قياس الكفاءة بشكل كبير في تحفيز وتشجيع المسيرين لتحقيق أهدافهم المسطرة، وذلك بدفعهم لخلق الكفاءة من خلال نظام التعويضات و العقوبات.

2- هدف إعلامي :

يساعد قياس الكفاءة كلا من المسؤولين والمسيرين على إختيار إستراتيجياتهم وتحديد أولوياتهم من خلال معايير الكفاءة، كما يقوم بتقديم معلومات، حيث أن تحديد معايير قياس الكفاءة هي طريقة رائعة لمعرفة الإختيارات الإستراتيجية، مما يسمح بتقليل مخاطر التعارض بين الأهداف وخاصة في البنوك و الوكالات التابعة لها، نتيجة البعد الجغرافي و نوعية و تخصص كل وكالة بالإضافة إلى التحولات الإستراتيجية، إن قياس الكفاءة يمكن أن يؤدي إلى خلق نوع من الإتصال بين الموظفين ومسيري البنك و ذلك بإعلام كل المستويات بالنتائج المحققة في البنك.

* وليم ستانلي جيفونز(1835-1882) عالم منطلق إستخدام المنهج الرياضي في التحليل الإقتصادي.

¹الشيخ الداوي، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير مع دراسة حالة الكفاءة الإقتصادية و النسبية لمؤسسات الصناعات النسيجية و القطنية في الجزائر خلال الفترة (1988-1993)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995، ص: 05-06.

3- هدف توجيهي :

لمعرفة التحكم الجيد لا بد من القياس، ولأن قياس الكفاءة يقدم للمسيرين المعلومات والمعطيات المؤدية إلى إتخاذ القرار السليم، فإن عملية القياس تسمح بربط الكفاءة من أمام عملية التحكم بضمان متابعة إختيار القرارات الإستراتيجية، ومن وراء عملية التحكم نستخرج الإنحرافات بين ما هو محقق وما هو مقدر، ومن التحليل نتعرف على أسباب هذه الإنحرافات، و بالتالي إتخاذ القرارات الصحيحة¹.

المطلب الرابع : أنواع الكفاءة :

وقال (Cummins,1999) فإن هناك 4 أنواع للكفاءة ، وهي كما يلي:

1-الكفاءة الإنتاجية (الفنية) **Technical efficiency**: تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة والناتج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات، وتقاس بالنسبة التالية : المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة.

وتعني إنتاج السلع والخدمات في المجتمع بأقل تكلفة ممكنة. فعندما نصل بالتكلفة المتوسطة لإنتاج الوحدة من السلعة أو الخدمة إلى أقل مستوى ممكن تكون الكفاءة الإنتاجية أو الفنية قد تحققت. ومن الناحية الفنية تتحقق الكفاءة الإنتاجية عندما يتساوى سعر بيع السلعة من التكلفة المتوسطة الكلية لإنتاج السلعة.

2-الكفاءة التخصيصية: يقصد بها الكفاءة التي تصل من خلالها المؤسسة إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف لهذه الموارد²، وبالتالي فهي تقيس نجاح مؤسسة في إختيار المزيج الأمثل للمدخلات التي تمكن من تخفيض التكلفة، أما تخصيص الموارد فهي تلك الطريقة التي يتم بها توزيع هذه الموارد على مختلف الإستخدامات البديلة لها، أحدين بالحسبان تكاليف استخدام هذه الموارد.³

وتعني تخصيص عناصر الإنتاج في الإقتصاد بحيث يتم إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد في هذا المجتمع. وبالتالي عندما يتم إنتاج توليفة السلع والخدمات الأكثر طلبا في المجتمع من جانب السكان فيه، فإن الإقتصاد يكون قد حقق الكفاءة التخصيصية. ومن الناحية الفنية تتحقق الكفاءة التخصيصية عندما يتساوى سعر بيع السلعة مع التكلفة الحدية لها، فإذا كان

¹ - Richard O & Zerbe Jr, **Economic efficiency in law and economics**, Edward Elgar Publishing, USA, 2001, p: 34.

². صالح السعيد، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية بناء نموذج قياسي لمؤسسة (القطن المعقم)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 12 سنة 2012، ص: 124.

³عبد المنعم الشحات محمد علي تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري، دراسة قياسية أطروحة دكتوراه في الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس 2000 -ص 212.

السعر أكبر من التكلفة الحدية للوحدة فإن ذلك يعني أن هناك نقص في تخصيص الموارد نحو هذه السلعة، أما إذا كان سعر بيع الوحدة أقل من تكلفتها الحدية، فإن ذلك يعني أن هناك أفراد في تخصيص الموارد نحو إنتاج هذه السلعة.

3-الكفاءة التقنية (التظيمية) : هي الفعالية التي تستخدم بها مجموعة معينة من المدخلات لإنتاج قدر معين من المخرجات، حيث تكون المؤسسة كفؤة فنيا إذا استطاعت إنتاج أقصى كمية من المخرجات بالحد الأدنى من المدخلات مثل: العمال، رأس المال، التكنولوجيا¹.

كما تعرف على أنها : هي إنتاج أقصى ما يمكن بعوامل الإنتاج المتاحة، فهي تقيس مستوى الإدخار في المدخلات. وأن كل ممارسة لمهنة ما تعتمد على التحكم و السيطرة على تقنياتها التي تتلاءم مع كل وظيفة فهي خاصة بكل مهنة أو مجموعة من الوظائف المتشابهة التي تنتمي إلى عائلة واحدة ، فالأكيد أنه يجب أن يتحكم العمال التنفيذيين في مجال التنقيب عن المحروقات مثلا في كل التقنيات الخاصة بممارسة هذه الوظيفة حتى يتمكنوا من النجاح في تأدية مهامهم . و تنقسم الكفاءة التقنية إلى ثلاثة أقسام:

✓ المعارف الوظيفية النظرية ؛

✓ الإجراءات ، القواعد ، المعايير ، المناهج و الوسائل ؛

✓ المهارات المرتبطة بالخبرة²؛

و في هذا الإطار يقول كل من بن بارتون **p.Herriot** و هيروت **c.penbertony** بأن إستمرار المنظمات يتوقف على قدراتها على خلق المعارف و إستعمالها الذي لا يمكن أن يتم إلا بفضل الأفراد ،لأن الأفراد هم القادرين على توقع المستقبل وخلقهم .³

وتعرف الكفاءة الفنية في الفكر الإقتصادي التقليدي على أنها الوضع الذي بالوصول إليه لا يمكن عن طريق إعادة توزيع الموارد بين السلع المنتجة زيادة إنتاج سلعة إلا عن طريق نقص إنتاج سلعة أخرى، وتحقق الكفاءة الفنية للإنتاج عند الوصول إلى الحجم الأمثل، أي عندما يتم الإنتاج عند أدني مستوى ممكن من التكلفة المتوسطة.⁴

1. Wautabouna Ouattara, Economic Efficiency Analysis in Côte d'Ivoire, American Journal of Economics 2012, 2(1), P: 38.

2 Fluck , Claude .la roue des compétence . [on line] page visité le: 12/08/2007 disponible sur www.fluck-competences.com/ressources/methodologie-outil-gpec.html

3 Levy- leboyer , Claud. Ibid . p. 149

4 مها محمود عبد الرزاق أبو زيد المتخصصة في قطاع الطاقة الكهربائية ودورها في رفع الكفاءة الاقتصادية وترشيد الإنفاق العام مع التطبيق على مصر أطروحة دكتوراه في الاقتصاد العام كلية التجارة جامعة عين شمس - ص95 سنة 2005

4. الكفاءة الحجمية: Scale efficiency

هي التغير النسبي للمخرجات المحققة إلى التغير النسبي للمدخلات ، تقيس مستوى الزيادة في الإنتاج للمؤسسة أو الصناعة. وتعني المدى الذي يمكن للوحدة الإستفادة منه بالعودة إلى الحجم الأمثل . كما تعني العمل عند مستوى الحجم الأمثل، حيث يتم حسابها بقسمة مؤشر الكفاءة التقنية للمؤسسة في ظل ثبات العائد إلى الحجم (غلة الحجم) الثابتة على مؤشر الكفاءة التقنية لنفس المؤسسة في ظل تغير العائد إلى الحجم (غلة الحجم) المتناقصة أو المتزايدة¹.

تجدر الإشارة إلى أن الكفاءة التقنية هي إنتاج الكفاءة التقنية الصافية وكفاءة الحجم. في حين كفاءة التكلفة هي نتاج التكلفة التقنية وتكلفة التخصيص. والكفاءة التقنية الصافية تحدد إمكانية المؤسسة لإستعمال أحسن الوسائل التكنولوجية المتوفرة.

المبحث الثاني : الكفاءة والمفاهيم الإقتصادية ذات الصلة

في كثير من الأحيان يتم الخلط بين مفهوم الكفاءة ومفاهيم إقتصادية أخرى: كالإنتاجية، الفعالية الكفائية، الأداء. و بالتالي سنحاول التمييز بين هذه المصطلحات.

المطلب الأول: الكفاءة و الإنتاجية : Efficiency et Productivity

تعرف الإنتاجية بأنها: القدرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات، وتعرف بأنها النسبة بين المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية، كما تختلف الإنتاجية باختلاف التكنولوجيا و المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة. و تعتبر الإنتاجية مقياساً لمقدرة المنشأة على خلق الناتج (المخرجات) بإستخدام عوامل الإنتاج (المدخلات) خلال فترة زمنية محددة².

$$\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \text{الإنتاجية الكلية}$$

وهنا نجد ثلاث حالات:

- الإنتاجية الكلية = $\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} < 1$ و هو كل ما تطمح أن تحققه كل مؤسسة.
- الإنتاجية الكلية = $\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = 1$ وهي الحالة المثالية.
- الإنتاجية الكلية = $\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} > 1$ تتعلق بنسبة الهدر في الموارد المتاحة و انخفاض مستوى الكفاءة في الأداء

¹. فريخ خليوي حمادي الدليمي، قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في باكستان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العالمية، 2008، ص: 17.

² . Nodjtidjé DJIMASRA, Décomposition de l'indice de productivité de Malmquist : une application sur un chantillon des pays africains producteurs de coton, Laboratoire d'Economie d'Orléans (LEO)-France, Juin 2011, p.02.

وعليه نخلص بالقول: أن الإنتاجية تعبر عن القدرة على الإنتاج، أما الكفاءة تعبر عن مدى تطابق الإنتاج الفعلي مع الإنتاج المخطط و ما يجب إنتاجه¹. والمثال التالي يوضح العلاقة بينهما :

إذا كان لدينا آلة طاقتها الإنتاجية 100 وحدة في اليوم ولكننا نستغلها ومنتج 50 وحدة باليوم فيقال نسبة الكفاءة هي 50% فقط.

المطلب الثاني : الكفاءة والفعالية : Efficiencies et Efficacité

تعرف الفعالية بأنها: درجة تحقيق الأهداف المسطرة طبقا لمعايير يتم تحديدها مسبقا، و بصورة أكثر دقة هي نسبة الهدف المتحقق إلى الهدف المخطط مسبقا. كما يعرفها بارتولي M. Bartoli بأنها: العلاقة بين النتائج المحققة فعلا و النتائج المقدره، و ذلك من خلال قياس الإنحراف.

إن الفعالية تتضمن التأكيد على تحقيق الأهداف المسطرة، بحيث توصف المؤسسة بأنها فعالة إذا حققت الهدف، و بأنها أقل فعالية إذا لم تحقق الهدف بالشكل المطلوب، و أنها غير فعالة إن لم تستطع تحقيقه كلية، في حين أن الكفاءة تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج المطلوبة بأقل التكاليف.

إذن يكمن الاختلاف في أن: الفعالية تركز على نقطة النهاية الواجب الوصول إليها، بينما الكفاءة تهتم بالكيفية التي يمكن بها بلوغ هذه النقطة².

المطلب الثالث : الكفاءة والكفاية والأداء: Effience et Suffisance

أولا : الكفاءة والكفاية: Effience et Suffisance

يعبر لفظ الكفاية عن كفاية الشيء أو عدم كفايته من ناحية الكم، بينما مفهومه في غالب الأحيان يدل على زيادة الإنتاج، فالكفاية تدل على الكم أكثر من الكيف، أما الكفاءة تدل على مستوى عال من الكيف دون إهمال الكم³.

ثانيا : الكفاءة و الأداء : Effience et Performance

أولا نعرف الأداء : بحيث يختلف تعريف الأداء بين الباحثين و يعود ذلك إلى أهداف إستعمال هذا المصطلح.

الأداء لغة : أدى الشيء : قام به، أدى الدين : قضاؤه وأدى إليه الشيء : أوصله إليه⁴.

أما اصطلاحا : فيقصد به جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية الإنجاز و الطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، و مدى تطابق ما تم إنجازه مع المعايير و المقاييس المحددة و المتعلقة بالكمية و النوعية والوقت.

¹ - فطيمة الزهرة نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية و نموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة (2004-2008)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البرموك، الأردن، 2010، ص: 12-13.

² - عبد الحميد برحومة، الكفاءة و الفعالية في مجالات التصنيع و الإنتاج، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المركز الجامعي للوادي، الجزائر، ع1، جانفي 2008، ص: 60.

³ - فطيمة الزهرة نوي، مرجع سابق، ص: 14.

⁴ - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، ج1، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ص: 10.

وقد عرف الأداء بعدت تعريفات نذكر منها:

عرفه ميلار وبروملي **Miller et Bromiley** أنه : إنعكاس للطريقة التي يتم فيها إستخدام المنشأة لمواردها البشرية و المادية، بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها¹.

يعرفه فيليب لورينو **Philippe Lorino** بأنه : كل من يساهم في تعظيم القيمة وتخفيض التكاليف، حيث لا يكون ذو أداء من يساهم في تخفيض التكاليف فقط أو في رفع القيمة فقط، ولكن يكون ذو أداء من يساهم في تحقيق الهدفين معا².

من خلال ما سبق نخلص إلى أن: مفهوم الأداء أشمل من مفهوم الكفاءة، حيث أن هذه الأخيرة هي أحد مقاييس الأداء.

المطلب الرابع : الكفاءة والأداء والفعالية :

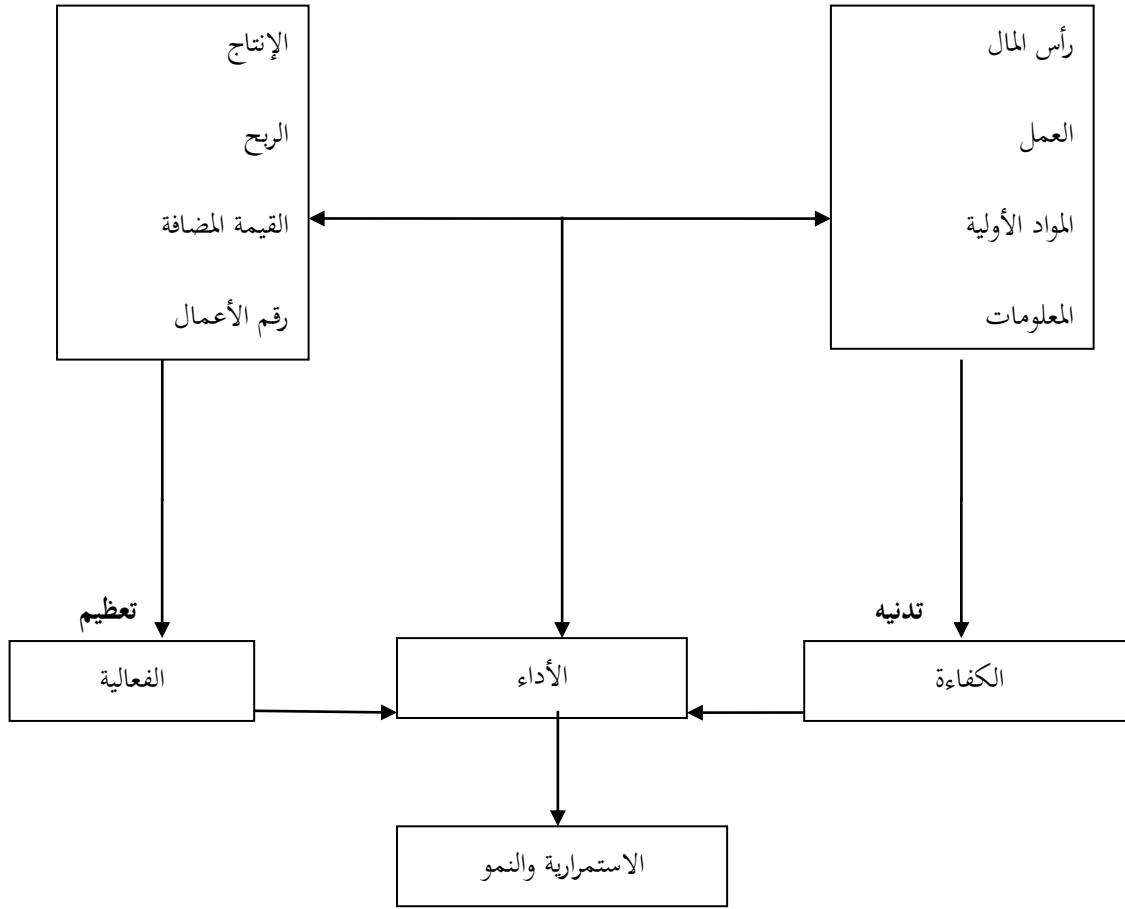
إن الكفاءة هي أداء الأعمال بطريقة صحيحة، أما الفعالية هي أداء الأعمال الصحيحة، فالكفاءة والفعالية هي أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة، أي أن الأداء هو الجمع بين الكفاءة والفعالية، حيث ترتبط الفعالية بالقيادة أما الكفاءة بالإدارة، فالفعالية تتحقق بوجود رؤيا واضحة و أهداف وإستراتيجيات محددة وتتحقق الكفاءة بوجود تخطيط و إدارة للوقت ومتابعة. فبوجود الفعالية فقط لا تتحقق الرؤى و الأهداف بطريقة صحيحة، أما بوجود الكفاءة فقط فالأعمال تنجز لكن بدون وضوح للأهداف³. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

¹ -Miller Kent & Bromiley Philip, Strategic risk and corporate performance :an analysis of alternative risk measures, **academy of management journal**, vol: 33 N°4, 1990, p: 759.

² -Philippe Lorino, op. cit, p : 43.

³ - ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص: 63.

والشكل (2.1) : الأداء بين الكفاءة والفعالية



المصدر : عبد المليك مزهودة ، مجلة العلو الإنسانية بجامعة محمد خيضر بسكرة تحت عنوان : الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم ، نوفمبر 2001 ، ص 88.

المبحث الثالث : مؤشرات النسب المالية المتعلقة بالكفاءة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى ما يلي:

- ✓ نسب الربحية ؛
- ✓ نسب السيولة ؛
- ✓ نسب المديونية ؛
- ✓ نسب النشاط ؛

المطلب الأول : نسب الربحية : Profitability Ratios

تقيس نسب الربحية مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي إتخذتها إدارة المؤسسة¹، حيث يتم قياس ربحية المؤسسة من خلال المؤشرات التالية :

1-العائد على حقوق الملكية: (ROE) The Return on Equity

و يبين العلاقة بين مجموعة من المؤشرات التي تقيس العائد، و يبين أثر الكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، كما يظهر قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية، بدرجة أعلى من العائد على الأصول .حيث يمكن قياس النسبة المثوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما إرتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة المؤسسة، لأنه يمكنها من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين، وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الإحتياطيات)²

$$\text{العائد على حق الملكية (ROE)} = \frac{\text{الصافي الدخل} \div \text{الأموال الخاصة (إجمالي حقوق الملكية)}}{\text{الأموال الخاصة (إجمالي حقوق الملكية)}}$$

2-العائد على الأصول: (ROA) The Return on Assets

فهو يقوم بقياس قدرة المؤسسة على توظيف الأموال توظيفاً أمثلاً ، أي يقيس كفاءة إدارة المؤسسة في إستخدام مجموع أصولها، فمن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم إهلاكها خلال هذه الفترة.³

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{الدخل الصافي} \div \text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

¹ . محمد صالح الخناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية : مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص451 :

² عمر شريقي، دور و أهمية الحوكمة في إستقرار النظام المصرفي ص 03 22:38 2013/05/06 : من الموقع،

<http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/01/.pdf->

³عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالخطر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير .

منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008 ، ص36 :

3- مضاعف حقوق الملكية : (EM) Equity Multiplier

يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بالعائد على الأصول (ROA) من خلال ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية EM.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{الدخل الصافي} \div \text{إجمالي الأصول}) \times (\text{إجمالي الأصول} \div \text{إجمالي حقوق الملكية})$$

$$\text{أي: } ROE = ROA \times EM$$

يقوم مؤشر مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تدل القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وعليه فإن مضاعف حقوق الملكية EM يقيس الرفع المالي، كما يعتبر مقياساً للربح والمخاطرة، لأن الرفع المالي المرتفع يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية ROE وذلك عندما يكون الدخل الصافي موجب، لكن هذا يعرض رأس المال لمخاطر مرتفعة.¹

وإذا حققت المؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض، يعود هذا إما للعائد على الأصول أو الرافعة المالية أو كليهما، فإذا كان الإرتفاع فالعائد على حقوق الملكية سببه العائد على الأصول فيعود هذا للإدارة الجيدة للأصول، إما إذا كان سبب الإرتفاع الرافعة المالية، فعلى المساهمين معرفة درجة المخاطرة التي يتطلبها هذا العائد²

4- منفعة الأصول : (AU) Asset Utilization

تساوي منفعة الأصول حاصل قسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول، يسمى هذا المؤشر أيضا بإستعمال الأصول، فهو يبين الإستغلال الأمثل للأصول.

$$\text{منفعة الأصول} = \text{إجمالي الإيرادات} \div \text{إجمالي الأصول}$$

5- هامش الربح : (PM) Profit Margin

يساوي هذا المؤشر حاصل قسمة الدخل الصافي على إجمالي الإيرادات، ويقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة المؤسسة في تسيير ومراقبة تكاليفها.

$$\text{هامش الربح} = \text{الدخل الصافي} \div \text{إجمالي الإيرادات}$$

$$\checkmark \text{منفعة الأصول} = \text{إجمالي الإيرادات} \div \text{إجمالي الأصول}$$

$$\checkmark \text{هامش الربح} = \text{الدخل الصافي} \div \text{إجمالي الإيرادات}$$

¹ أعمار آكرم عمر الطويل ، مرجع سابق ، ص38.

² محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 03 ، جامعة ورقلة، 2005 ، ص9 :

وعليه فإن:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{منفعة الأصول} \times \text{هامش الربح}$$

$$\text{AU} \times \text{PM} = \text{ROA}$$

تحدد العلاقة السابقة نوعية الأداء جيداً أو سيئاً . إن تحقيق المؤسسة لعائد على الأصول مرتفع يعود إما لهامش الربح أو منفعة الأصول أو كلاهما، كما أن الأداء السيئ يرجع لإنخفاض إحدى المعدلين أو كلاهما . فإذا كان الإرتفاع في العائد على الأصول يعود لهامش الربح يدل هذا على أن المؤسسة كفؤة في التحكم بتكاليفها، أما إذا عاد الإرتفاع لمنفعة الأصول فيدل هذا على الإستخدم الأفضل للأصول¹

المطلب الثاني: نسب السيولة: Liquidity Ratio

تهدف نسب السيولة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في الأجل القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها، من خلال تدفقاتها النقدية العادية (الناجئة تحصيل الذمم)، ويقع ضمن هذه النسب مايلي :²

1-نسبة التداول : Current Ratio

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، و تهدف هذه النسبة لقياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المستحقة في موعدها .

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

2-نسبة النقدية : Cash Ratio

تساوي هذه النسبة حاصل إجمالي الموجودات النقدية وشبه النقدية على المطلوبات المتداولة، وتكمن أهمية هذه النسبة في طبيعة مكوناتها ، إذ تمثل العنصر الرئيسي والأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة .

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

¹ نفس المرجع السابق، ص 90-91.

² فيصل السعيدة، نضال فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 134 .

3-نسبة التدفق النقدي إلى الديون:

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة النقدية المتحققة من العمليات التي تقوم بها المؤسسة على مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل، وتعمل هذه النسبة على قياس قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، والمقصود بالنقد المتحقق من العمليات هو الربح الصافي¹

$$\text{نسبة التدفق النقدي إلى الديون} = \frac{\text{النقد المتحقق من العمليات}}{\text{إجمالي الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل}}$$

المطلب الثالث : نسب المديونية : Dept Ratios

تقيس نسب المديونية مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في أصولها مقارنة بأموالها الخاصة، كما تسمى أيضا بالرافعة المالية لأنها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل المؤسسة ، وتمثل أهم نسب المديونية فيما يلي² :

1-نسبة القروض إلى مجموع الأصول:

تسمى هذه النسبة بالرافعة المالية، حيث تقيس درجة اعتماد المؤسسة على الأموال المقترضة لتمويل أصولها، إذ أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما إنخفضت مساهمة الأموال الخاصة في أموال المؤسسة، وتساوي نسبة الإقتراض حاصل قسمة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات.

$$\text{نسبة الاقتراض} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2-نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية:

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة الديون قصيرة الأجل على حقوق الملكية، إن إرتفاع هذه النسبة يعتبر أمر سلبي بالنسبة للمؤسسة، حيث يؤدي هذا الإرتفاع إلى عدم الثقة من قبل الدائنين في منح ديون طويلة الأجل، لأن هذه النسبة عالية.

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الدين قصير الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3-نسبة الديون إلى حقوق المساهمين:

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة إجمالي الديون على حقوق المساهمين، ويؤدي إرتفاع هذه النسبة إلى إحتتمالات عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وهو ما يعرض المستثمرين والمقرضين لمخاطر، كما قد يؤدي إلى الإفلاس.

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق المساهمين} = \frac{\text{إجمالي الديون (قصيرة الأجل وطويلة الأجل)}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

¹ . اعتل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة التجمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2006 ، ص316 .

² . خلدون الشديفات، إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001 ، ص 129 .

4-نسبة هيكل رأس المال:

تساوي هذه النسبة حاصل قسمة الديون طويلة الأجل على مصادر التمويل طويلة الأجل، الهدف من هذه النسبة هو إبراز أهمية الديون طويلة الأجل في تركيبة رأس المال، وتحسب بالعلاقة الموالية:

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مصادر التمويل طويلة الأجل}}$$

المطلب الرابع : نسب النشاط: Activity Ratio

تستخدم نسب النشاط لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها ومواردها المالية، كما توضح علاقة الإستثمار في عناصر الأصول بالإيرادات المحققة، وذلك بمقارنة مستوى الإيرادات بحجم الإستثمار في مختلف الأصول، ومن بين أهم نسب النشاط نذكر معدل دوران مجموع الأصول والذي نحصل عليه بقسمة صافي الإيرادات على إجمالي الأصول¹.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

✓ تقاس الكفاءة عادة كما يلي²:

$$\frac{Rm}{MR} = \text{الكفاءة (نسبة)}$$

$$\frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}} = \text{وتساوي}$$

حيث:

Rm: (النتائج المحققة) الأهداف المحققة .

MR: (الموارد المستخدمة) الوسائل المستعملة .

هذه النسبة تقيس لنا الكفاءة المتحصل عليها كما يمكن أن تقاس الكفاءة (نسبة) وفقا لما يلي:

$$\frac{Mp}{RP} = \text{الكفاءة (نسبة)}$$

حيث: RP: هي النتائج المتنبأ بها.

MP : الموارد المتنبأ إستخدامها لتحقيق النتائج المتنبأ بها

¹ محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2003، ص: 36

² عبدا لقادر طلحة، قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات DUA ، جامعة تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،دكتوراه حوكمة الشركات،

سنة 2011/2012.

خلاصة المبحث الأول :

يقع مؤشر الكفاءة تحت عملية تقييم أداء المؤسسة، والذي يتضمن إضافة إلى مؤشر الكفاءة الفعلية، والهدف من الحديث عن الكفاءة هو تحسين طريقة عمل المؤسسات.

ومن خلال هذا المبحث توصلنا إلى أن الكفاءة تتمثل في الإستخدام الرشيد للموارد المتاحة، الذي يؤدي إلى تحقيق أفضل المخرجات بأقل التكاليف. أما فيما يتعلق بالكفاءة وبعض المفاهيم الإقتصادية ذات الصلة بما فقد تم التمييز بينها، فالإنتاجية هي القدرة على الإنتاج أما الكفاءة فهي تطابق الإنتاج الفعلي مع المخطط، في حين أن الفعالية هي تحقيق النتائج وتعلق بالقيادة لكن الكفاءة هي تحقيق النتائج بأقل التكاليف وتعلق بالإدارة، أما فالكفاية تدل على الكم أكثر من الكيف، أما الكفاءة تدل على مستوى عال من الكيف دون إهمال الكم، وتعتبر الكفاءة أحد مقاييس الأداء وان هذا الأخير اشمل منه .

وتتمثل أنواع الكفاءة حسب ما رأيناه في أربعة أنواع وهي : الكفاءة الإنتاجية، الكفاءة التقنية ، كفاءة تخصيص الموارد، الكفاءة الحجمية.

وللكفاءة مجموعة من النسب المالية التي تساعد في قياسها في المؤسسة الإقتصادية تتمثل في نسب متعلقة بالربحية ، ونسب خاصة بسيولة المؤسسة ، ونسب المديونية والنشاط .

الفصل الثاني

قياس كفاءة المؤسسة الاقتصادية

ENAFOR خلال الفترة (2011-2014)

تمهيد :

تعتبر مؤشرات النسب المالية من الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة في المؤسسات الاقتصادية ، لذا ففي هذا الفصل سوف نقوم بدراسة مالية باستخدام مؤشرات النسب المالية لتقييم كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف والمخاطر للمؤسسة ENAFOR خلال فترة الدراسة 2011-2014 ، بغية معرفة قدرة المؤسسة محل الدراسة على إدارة تكاليفها بشكل جيد وعلية تحقيق الكفاءة الاقتصادية خلال الفترة ، كل هذا بتوفر المعطيات اللازمة لكل دراسة، ومن ثم نقوم بمقارنة نتائج الدراسة المالية والخروج بنتيجة ، حيث سنتناول هذا الفصل في ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الاول : تقديم عام حول المؤسسة ENAFOR .

المبحث الثاني : تقديم القوائم المالية للمؤسسة .

المبحث الثالث: دراسة كفاءة المؤسسة الاقتصادية الحفر والتنقيب ENAFOR.

المبحث الرابع : تحليل النتائج والمناقشة.

المبحث الاول : تقديم عام حول المؤسسة ENAFOR

يتمثل نشاط المؤسسة ENAFOR في الحفر والتنقيب عن الابار لذلك سوف نتعرف على مهام المؤسسة وتطورها التاريخي.

المطلب الاول : لمحة تاريخية عن نشأة المؤسسة :

ونلخصها في النقاط التالية :¹

□ سنة 1966، تأسست ALFOR الشركة المشتركة بين SEDCO وSONATRACH رأسمالها كان 51% لسوناطراك و 49% ل SEDCO.

المؤسسة الوطنية للتنقيب ENAFOR نتجت عن إعادة هيكلة مؤسسة سوناطراك، أنشئت وفقا للمرسوم رقم، 81-170 ل 1 أوت 1981 ، و طبق في 1 جانفي 1982 وفقا للقرار الوزاري ل 31 ديسمبر 1981 ، و بالتالي وفقا لهذا استأنفت المؤسسة الوطنية للتنقيب مجموع الموارد البشرية، المادية، البنية التحتية لمؤسسة .

□ سنة 1989 أصبحت الشركة مستقلة برأس مال قدره 20.000.000 دينار جزائري.

في سنة 1995 ، أصبحت شركة ذات أسهم برأسمال 4.000.000.000 دينار جزائري، و الحصة السوقية للشركة في السوق الوطني 40%.

□ 3 مارس 1998 أصبحت شركة سوناطراك أكبر مساهم في المؤسسة الوطنية للتنقيب بنسبة 51% ، RGT ال 49 %الباقية كانت للشركة القابضة RMC ثم الشركة القابضة ، خلال سنة 2000

□ في 13 جانفي 2004 ، تحصلت المؤسسة على شهادة نظام إدارة الجودة معيار ISO9001-2000 .

□ في 6 ديسمبر 2005 ، تحصلت المؤسسة على شهادة نظام إدارة البيئة معيار ISO14001-Version2004 .

□ في ديسمبر 2007 ، في إطار المرسوم التنفيذي رقم 07/210 ل 01/07/2007 تم رفع رأس مال الشركة من 4 إلى 14.8 مليار دينار جزائري.

□ في 6 جوان 2008 ، المؤسسة الوطنية لتنقيب جدد الشهادتين السابقتين وفقا للمعيارين ISO9001-Version 2000 و ISO14001-Version2004 و تحصلت كذلك على شهادة نظام إدارة الصحة و الأمن وفقا للمعيار OHSAS 18001-1999 , لمدة ثلاث سنوات.

¹Www.enafor.dz

المطلب الثاني : تعريف المؤسسة وأهدافها

أولا تعريفها: ويتضح ذلك كما يلي :¹

المؤسسة الوطنية للتنقيب هي مؤسسة فرعية لسوناطراك بنسبة 100% يتمركز نشاطها أساسيا في التكفل بعمليات التنقيب وصيانة الآبار حيث تتوفر على وسائل انتاجية ضخمة وهائلة في حوزتها 38 الآلة حفر من الطراز الثقيل والمتوسط التي تقوم بعمليات حفر تصل الى 600 متر بالإضافة لامتلاكها هياكل عملية وقواعد دعم لوجستية متمركزة بحاسي مسعود ، بحيث تسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساعد على الاستمرار والبقاء ، بحيث نجد لها تعتمد على مدرسة تكوينية تقوم بتكوين الطلاب الخريجين جدد في مجال التنقيب تدعى بالمدرسة التطبيقية اونافور ، وهذا ما يساعدها على الحصول على عمال مكونين جيدا وذو كفاءة عالية ، مما يؤدي بها الى الارتقاء والنمو والسير الى الامام.

ثانيا : أهدافها: تتمثل فيما يلي²:

شركة ENAFOR مسؤولة عن التكفل بعمليات الحفر لاستكشاف واستغلال مكامن النفط والغاز والمسطحات المائية ، فضلا عن عمليات صيانة الآبار المنتجة للنفط والغاز كما أن المؤسسة الوطنية للتنقيب تفتتح لإنشاء مشاريع مشتركة مع شركاء دوليين في مختلف قطاعات أعمالها، والخدمات المكملة كذلك ، على مستوى الوطن أكثر من الخارج.و كذلك :

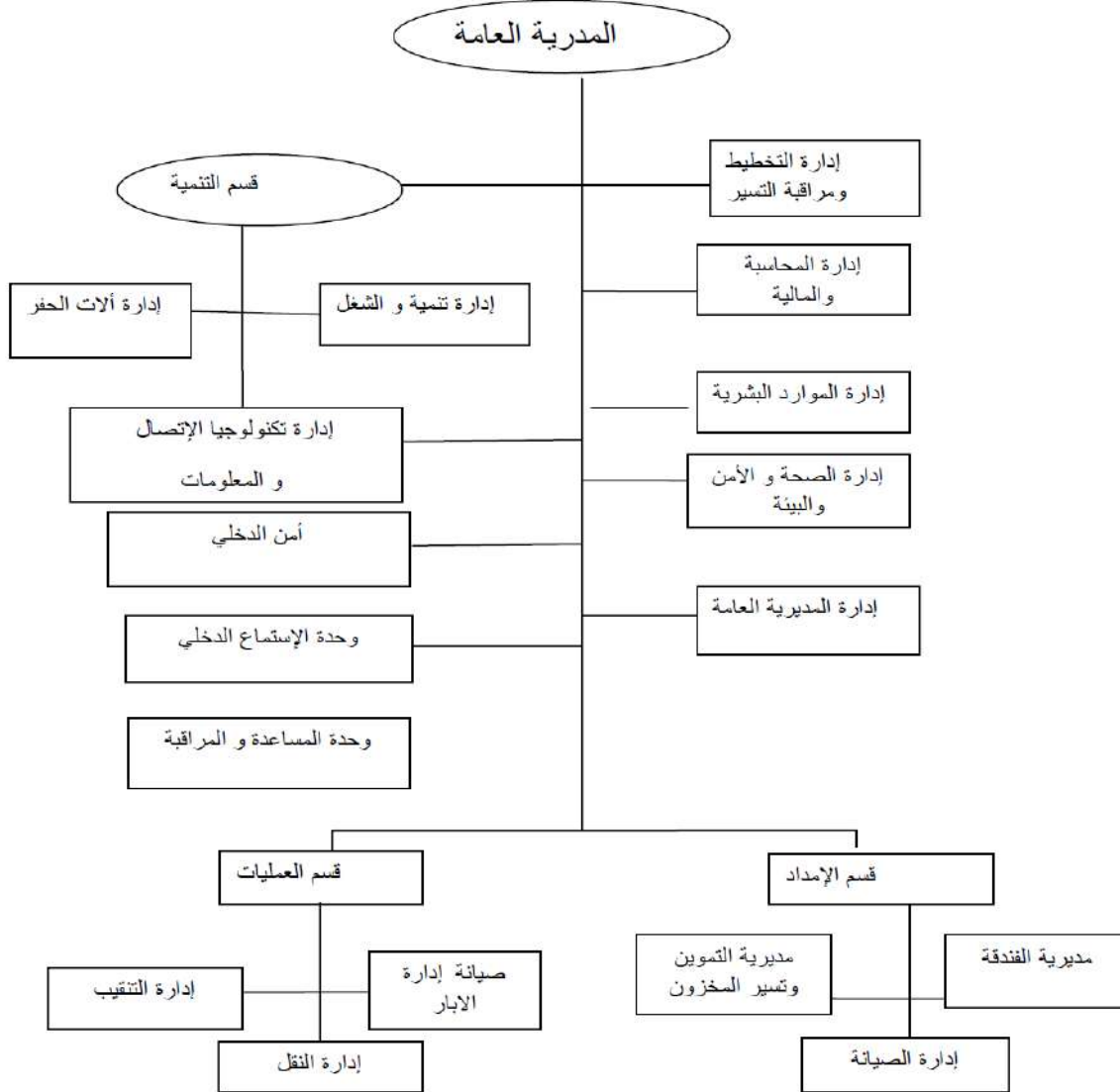
- حماية العامل من حوادث العمل؛
- احترام و تطبيق مبادئ ISO؛
- تحسين الكفاءة والفعالية؛
- تحسين وتطوير صورة المؤسسة ؛

¹ Filiae du group sonatrach, certifiée QHS. FROM bETTER TO The best. depuis 1966, enafor

² سفيان سراية ، مسؤول عن قسم محاسبة الاستغلال باونافور ، دراسة حالة مؤسسة التنقيب والحفر سنة 2009

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

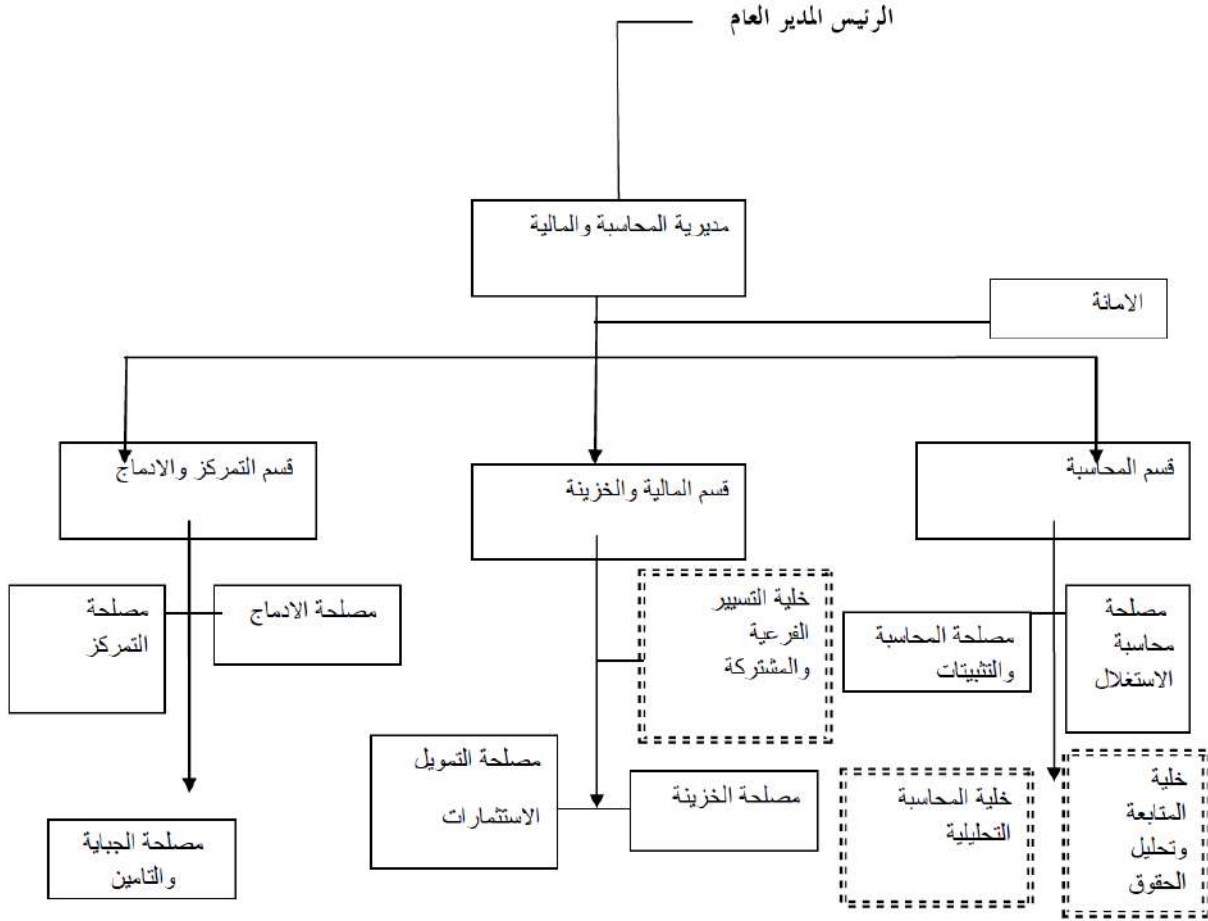
الشكل (1.1) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للتنقيب ENAFO



source: Fililae du group sonatrach,certifiée QHS

المطلب الرابع : تقديم الهيكل التنظيمي للمديرية CF :

الشكل (2.2) : الهيكل التنظيمي للمديرية المحاسبة والمالية بالمؤسسة



المصدر : من تقارير المؤسسة

المبحث الثاني : تقديم القوائم المالية للمؤسسة

المطلب الأول : عرض للقوائم المالية للمؤسسة

أولا : عرض الميزانية المحاسبية للمؤسسة من سنة 2011 الى سنة 2014

1- جانب الأصول:

الأصول	دورة 2011	دورة 2012	دورة 2013	دورة 2014
الأصول غير جارية	17 083 421 467	12 404 915 370	18 461 524 060	19 490 136 230
الأصول جارية	27 420 701 919	34 691 886 445	31 843 031 414	33 283 658 234
مجموع عام للأصول	44 504 123 386	47 096 801 815	50 304 555 474	52 773 794 464

الجدول رقم (2-1) : الميزانية المحاسبية (جانب الأصول) خلال الفترة 2011-2014 : الوحدة : دج

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المحاسبية

2- جانب الخصوم :

الجدول رقم (2-2) : الميزانية المحاسبية (جانب الخصوم) خلال الفترة 2011-2014 : الوحدة : دج

الخصوم	دورة 2011	دورة 2012	دورة 2013	دورة 2014
رؤوس الأموال	29 037 227 437	31 109 874 411	33 923 699 383	36 760 726 938
الخصوم غير الجارية	10 014 954 910	10 258 433 917	5 920 609 758	5 757 693 892
الخصوم الجارية	5 451 941 035	5 728 493 487	10 460 246 333	10 255 373 632
مجموع العام للخصوم	44 504 123 386	47 096 801 815	50 304 555 474	52 773 794 464

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانيات المحاسبية

ثانيا : عرض جدول حساب النتائج للمؤسسة خلال الفترة (2011-2014):

الجدول رقم (2-3) : جدول حساب النتائج للمؤسسة خلال الفترة 2011-2014 : الوحدة : دج

2014	2013	2012	2011	البيان
33 455 215 098	28 608 869 438	26 118 920 334	23 735 788 295	إنتاج الدورة
6 857 146 494	7 365 154 049	6 659 582 600	5 963 652 274	إستهلاك الدورة
26 598 068 604	21 243 715 389	19 459 337 734	17 772 136 021	القيمة المضافة
14 969 709 562	11 745 888 600	10 041 580 224	8 912 905 267	الفائض الإجمالي للاستغلال EBE
8 793 032 536	5 533 692 978	3 037 417 964	3 307 034 199	نتيجة العمليات
-28 092 309 850	-18 063 461 118	-231 673 201,74	-376128077,03	النتيجة المالية (م)
8 512 109 438	5 353 058 367	2 805 744 763	2 930 906 122	النتيجة الجارية قبل الضريبة (س)+(م)=(و)
7 752 828 319	3 645 646 502	2 092 648 971	2 188 584 505	نتيجة الأنشطة العادية
-1 637 942 827,00	0	0	0	النتيجة غي العادية
6 114 885 492	3 645 646 502	2 092 648 971	2 188 584 505	النتيجة الصافية للدورة Rnet

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على جدول حسابات النتائج

المطلب الثاني : تطور لمؤشر الأصول والربح الصافي خلال فترة الدراسة

أولا : تطور مؤشر الأصول خلال فترة الدراسة :

الجدول رقم (2-4) : تطور مؤشر الأصول خلال الفترة 2011-2014 : الوحدة : دج

2014	2013	2012	2011	السنوات
52 773 794 464	50 304 555 474	47 096 801 815	44 504 123 386	مج الأصول

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا للتقارير السنوية لمؤسسة محل الدراسة وباستخدام برنامج جدول الإكسل 2007.

نلاحظ أن أصول المؤسسة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة وهذا التزايد راجع إلى زيادة قيمة المخزونات أو زيادة قيمة المعدات والأدوات الصناعية ، وذلك إما بحيازة المؤسسة على استثمارات جديدة أو اقتناء الآلات أو ربما ذلك راجع الى تحصيل المؤسسة على المستحقات في اقرب وقت مقارنة بدفع الديون اتجاه مورديها ، أي لديها قدرة تفاوضية مع الزبائن في منح مدة قصيرة لتحصيل المستحقات وقدرة تفاوضية مع الموردين في منح مدة طويلة لتسديد الديون مما أدى إلى تسريع دوران المخزون، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قيمة المخزونات ، مما أدى إلى زيادة أصول المؤسسة بشكل مستمر على مدى أربع سنوات.

ثانيا : تطور مؤشر الربح الصافي خلال فترة الدراسة :

الجدول رقم (2-5) : تطور مؤشر الربح الصافي للمؤسسة خلال الفترة 2011-2014 : الوحدة : دج

السنوات	2011	2012	2013	2014
الربح الصافي	2 188 584 502	2 092 646 971	3 645 646 502	6 114 885 492

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا للتقارير السنوية للمؤسسة محل الدراسة وباستخدام برنامج جدول الإكسل 2007.

نلاحظ أن مؤشر الربح الصافي انخفض في سنة 2012 عن ما كان عليه في السنة الماضية 2011 وان كان بنسبة طفيفة، وهذا راجع أما أن حجم مبيعات المؤسسة قد انخفض عما كان عليه في السنة السابقة مقارنة بالنفقات والتكاليف التي عرفت ارتفاعا في 2012 مقارنة بالسنة الماضية ، وكذلك قد يرجع إلى زيادة مصاريف الإهلاكات و المؤونة في هذه السنة .

ثم نجد أن مؤشر الربح الصافي في السنوات اللاحقة 2013 و 2014 عرف ارتفاعا في نتيجة المؤسسة ، وهذا ما يفسر إما بالزيادة في مبيعات المؤسسة أي أن المؤسسة في هذه السنتين عملت على زيادة مبيعاتها ، أي رقم أعمالها المحقق مع التخفيض قدر الإمكان من التكاليف والنفقات التي تنفقها من اجل موازلة نشاطها ، مما أدى إلى تحقيق نتيجة ايجابية مرتفعة عن السنوات السابقة في 2014 .

المطلب الثالث : تطور مؤشر الأموال الخاصة و الإيرادات خلال فترة الدراسة

أولا: تطور مؤشر الأموال الخاصة خلال الفترة :

الجدول رقم (2-6) : تطور مؤشر الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الفترة 2011-2014 : الوحدة : دج

السنوات	2011	2012	2013	2014
الأموال الخاصة	26 848 642 935	29 017 227 440	30 278 052 881	30 645 841 446

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا للتقارير السنوية للمؤسسة محل الدراسة وباستخدام برنامج جدول الإكسل 2007.

نلاحظ أن الأموال الخاصة التي بحوزة المؤسسة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة وان كان بشكل طفيف ، وهذا راجع ربما إلى سعي المؤسسة إلى التقليل من التمويل الخارجي سواء الطويل الأجل أو القصير ، والاعتماد على زيادة التمويل الداخلي الذاتي ، وذلك إما بالرفع في رأسمال عن طريق طرح رأسمال للاكتتاب أو دخول مساهمين جدد او وضع المؤسسة أموال وتخصيصها من السنوات السابقة الذي يسمى الاحتياطات والترحيل من جديد .

ثانيا : تطور مؤشر الإيرادات خلال الفترة :

الجدول رقم (2-7) : تطور مؤشر الإيرادات (رقم الأعمال) خلال الفترة 2011-2014 : الوحدة : دج

السنوات	2011	2012	2013	2014
الإيرادات (رقم الأعمال)	23 565 584 464	25 857 775 309	28 386 911 938	33 266 564 628

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا للتقارير السنوية لمؤسسة محل الدراسة وباستخدام برنامج جدول الإكسل إصدار 2007.

نلاحظ أن إيرادات (رقم الأعمال) المؤسسة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة وبشكل طفيف نوعا ما ، وهذا راجع إلى زيادة قيمة وحجم مبيعات المؤسسة على مدى أربع السنوات ، وبما أن أصول المؤسسة عرفت تزايد مستمر خلال فترة الدراسة فان المبيعات ستزيد خلال هذه الفترة.

المبحث الثالث: دراسة كفاءة المؤسسة الاقتصادية الحفر والتنقيب ENAFOR

المطلب الأول : تقييم كفاءة الأرباح

يتم قياس ربحية للمؤسسة محل الدراسة من خلال المؤشرات المتمثلة في:

✓ العائد على حقوق الملكية ROE ؛

✓ العائد على الأصول، ROA ؛

✓ مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية) EM؛

✓ منفعة الأصول AU ؛

و تمثل الجداول رقم (2-8) و (2-9) و (2-10) و (2-11) نتائج مؤشرات كفاءة الأرباح في المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014.

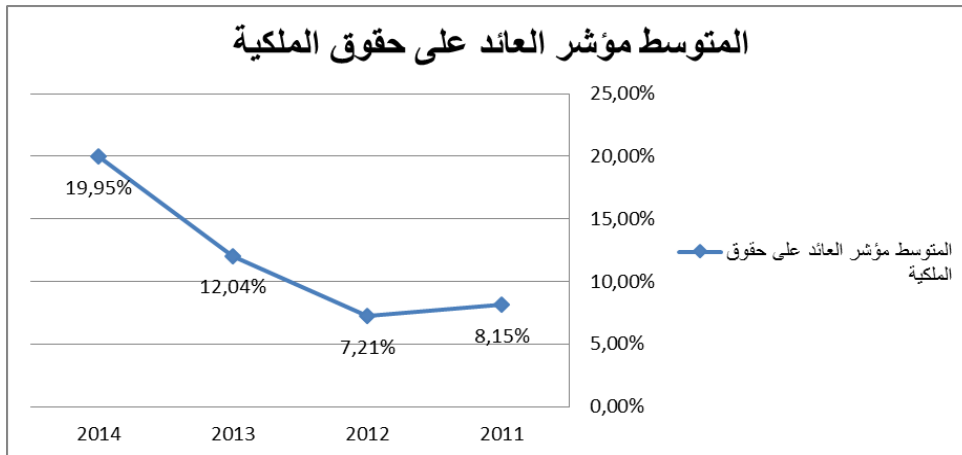
الجدول رقم (2-8) : معدل العائد على حقوق الملكية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014 :

المتوسط	2014	2013	2012	2011	السنوات
11,84%	19,95%	12,04%	7,21%	8,15%	المتوسط معدل العائد على حقوق الملكية

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا للتقارير السنوية لمؤسسة محل الدراسة و مخرجات برنامج الإكسل 2007.

نلاحظ أن سنة 2014 حققت أكبر معدل للعائد على حقوق الملكية تليها سنة 2013، ثم سنة 2011، ف2012 ، ونلاحظ أيضا أن معدل العائد على حقوق الملكية في 2011 كان يساوي 8,15% ثم انخفض المعدل في 2012 إلى 7,21% أي بنسبة 11,53% ثم ارتفع إلى 12,04% في 2013 أي ما نسبته 66,96% ، ليصل في 2014 إلى 19,95% أي ارتفع بنسبة 65,72% . وهذا ما يظهره الشكل الموالي :

الشكل (1.2): يمثل متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014



المصدر : مخرجات برنامج الإكسل 2007.

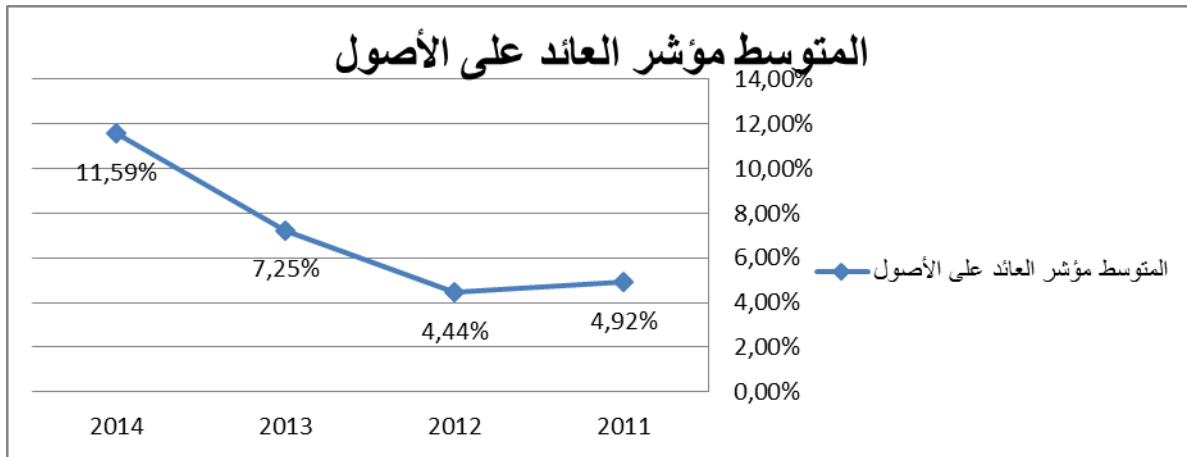
الجدول رقم (2-9) : معدل العائد على الأصول للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014

المتوسط	2014	2013	2012	2011	السنوات
7,05%	11,58%	7,25%	4,44%	4,92%	المتوسط معدل العائد على الأصول

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا للتقارير السنوية لمؤسسة محل الدراسة وباستخدام برنامج جدول الإكسل إصدار 2007.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن معدل العائد على الأصول في 2011 كان يساوي % 4,92 ثم انخفض المعدل في 2012 إلى % 4,44 ، أي بنسبة %9,65 ثم ارتفع إلى %7,25 في 2013 أي ما نسبته %63,10 ، ليصل في 2014 إلى %11,58 أي ارتفع بنسبة %59,88، وهذا ما يظهره الشكل الموالي :

الشكل (2.2): يمثل متوسط معدل العائد على الأصول للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014



المصدر : مخرجات برنامج الإكسل 2007.

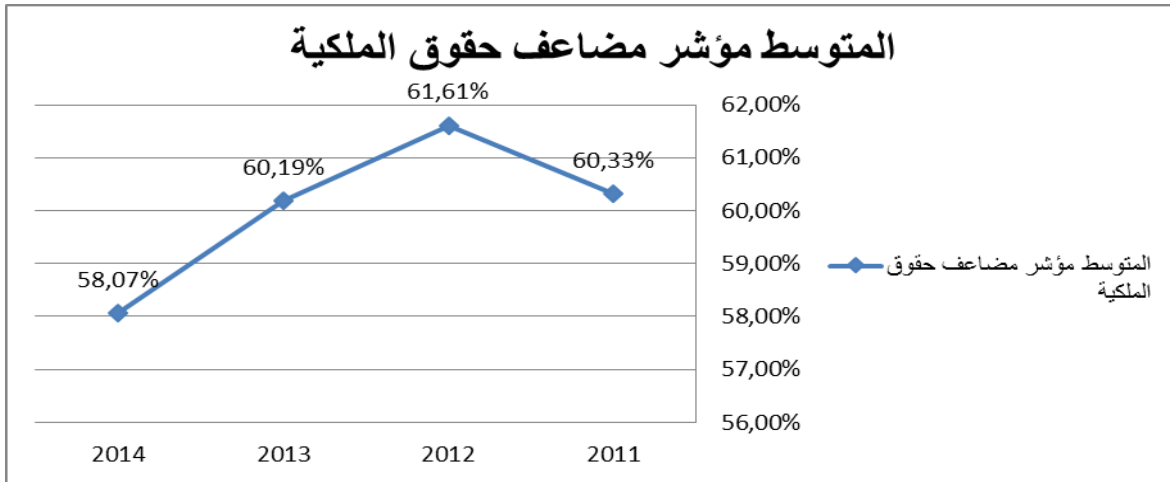
الجدول رقم (2-10) : معدل مضاعف حقوق الملكية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014

المتوسط	2014	2013	2012	2011	السنوات
60,05%	58,07%	60,19%	61,61%	60,33%	المتوسط معدل مضاعف حقوق الملكية

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا للتقارير السنوية لمؤسسة محل الدراسة وباستخدام برنامج جدول الإكسل إصدار 2007.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن معدل مضاعف حقوق الملكية في 2011 كان يساوي % 60,33 ثم ارتفع المعدل في 2012 إلى % 61,61 أي بنسبة %2,13 ، ثم انخفض إلى % 60,19 في 2013 أي ما نسبته %2,31 ، ليصل في 2014 إلى % 58,07 أي انخفض بنسبة % 3,52. وهذا ما يظهره الشكل الموالي :

الشكل (3.2): يمثل مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية) للمؤسسة خلال الفترة 2011-2014



المصدر : مخرجات برنامج الإكسل 2007.

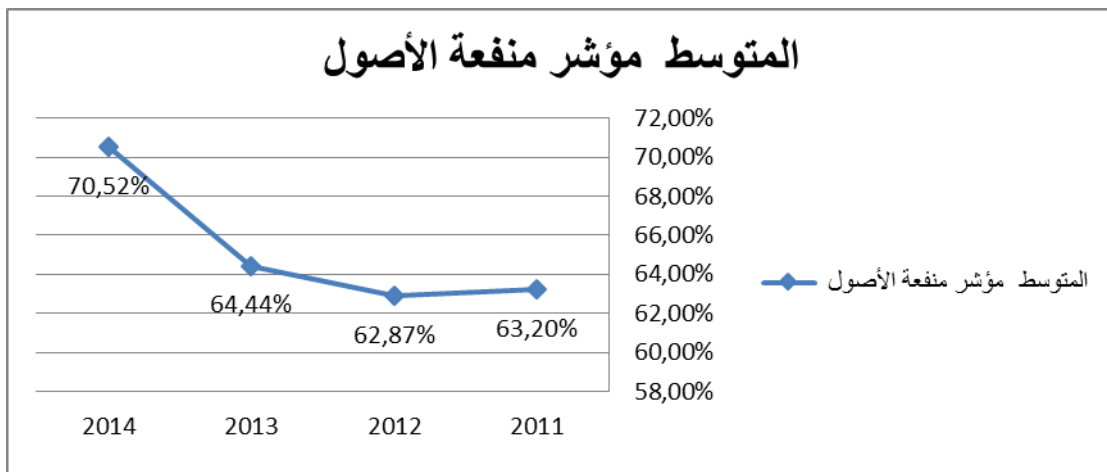
الجدول رقم (2-11) : معدل منفعة الأصول للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014 :

المتوسط	2014	2013	2012	2011	السنوات
65,26%	70,52%	64,44%	62,87%	63,20%	المتوسط مؤشر معدل منفعة الأصول

المصدر : استنادا للتقارير السنوية للمؤسسة محل الدراسة وباستخدام برنامج جدول الإكسل إصدار 2007.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن معدل منفعة الأصول في 2011 كان يساوي 63,20% ، ثم انخفض المعدل في 2012 إلى 62,87% أي بنسبة 0,53% ثم ارتفع إلى 64,44% في 2013 أي ما نسبته 2,51% ، ليصل في 2014 إلى 70,52% أي ارتفع بنسبة 9,43%. وهذا ما يظهره الشكل الموالي :

الشكل (4.2): يمثل متوسط معدل منفعة الأصول للمؤسسة خلال الفترة 2011-2014



المصدر : مخرجات برنامج الإكسل 2007.

المطلب الثاني : تقييم كفاءة التكاليف

نعتمد في تقييم التكاليف على مؤشر هامش الربح، والذي يبين قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليفه.

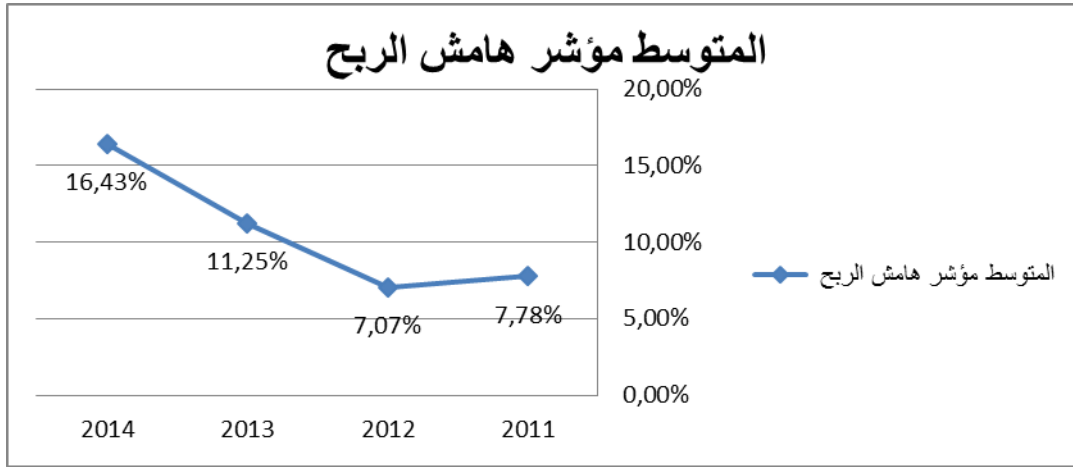
الجدول رقم (2-12) : معدل هامش الربح للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014 :

المتوسط	2014	2013	2012	2011	السنوات
10,63%	16,43%	11,25%	7,07%	7,78%	المتوسط مؤشر هامش الربح

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا للتقارير السنوية للمؤسسة محل الدراسة وباستخدام برنامج جدول الإكسل إصدار 2007 .

بجيت نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن معدل هامش الربح في 2011 كان يساوي 7,78 %، ثم انخفض المعدل في 2012 إلى 7,07% أي بنسبة 9,17 % ثم ارتفع إلى 11,25% في 2013 أي ما نسبته 59,12 %، ليصل في 2014 إلى 16,43% أي ارتفع بنسبة 46,10%. وهذا ما يظهره الشكل الموالي :

الشكل (5.2): يمثل متوسط معدل هامش الربح للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014



المصدر : مخرجات برنامج الإكسل 2007.

المطلب الثالث : تقييم كفاءة المخاطر :

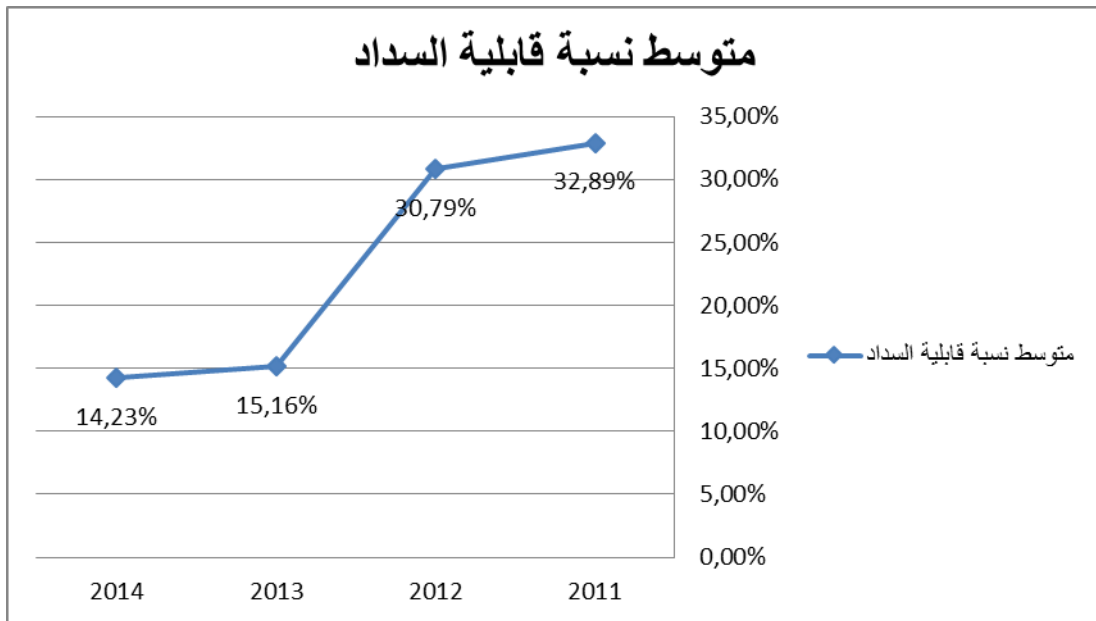
الجدول رقم (2-13) : معدل نسبة قابلية السداد للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014 :

المتوسط	2014	2013	2012	2011	السنوات
23,26%	14,23%	15,16%	30,79%	32,89%	متوسط نسبة قابلية السداد

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا للتقارير السنوية لمؤسسة محل الدراسة وباستخدام برنامج جدول الإكسل إصدار 2007.

بحيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إن معدل نسبة قابلية السداد في 2011 كان يساوي 32,89 %، ثم انخفض المعدل في 2012 إلى 30,79% أي بنسبة 6,38 % ، ثم انخفض إلى 15,16% في 2013 أي ما نسبته 50,76%، ليصل في 2014 إلى 14,23 % أي انخفض بنسبة 6,13%. وهذا ما يظهره الشكل الموالي :

الشكل (6.2): يمثل متوسط نسبة قابلية السداد للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2011-2014:



المصدر : مخرجات برنامج الإكسل 2007.

المبحث الرابع: تحليل النتائج والمناقشة

المطلب الأول : من حيث كفاءة الأرباح

أولا : بالنسبة إلى معدل العائد على حقوق الملكية :

❖ أسباب انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية في 2012:

يرجع انخفاض ROA في سنة 2012 إلى النتيجة الصافية Rn التي نجدها منخفضة في هذه السنة مقارنة بالسنة السابقة 2011 ، وهذا نتيجة انخفاض النتيجة الاستثمارية Rim (النتيجة التشغيلية) ، وذلك بسبب ارتفاع مخصصات الإهلاك حساب 68 وانخفاض في حساب 75.

وتجدر الإشارة إلى إن نتيجة الاستغلال Rexp للمؤسسة محل الدراسة مرتفعة خلال فترة الدراسة ، أي على مدى أربع سنوات فهذا يدل على أن نشاط المؤسسة في تحسن مستمر، وبالتالي يعتبر شي جيد للمؤسسة.

- إذن السؤال المطروح : لماذا انخفضت المنتجات التشغيلية الأخرى ح/75 ، وارتفعت مخصصات الإهلاك ح/68 ؟

الجواب:

إن انخفاض النتيجة الصافية يرجع إلى القيمة المضافة التي تأتي من طرح رقم الأعمال وحسابات 70 و 71 و 72 و 73 و 74 ، أي كل حسابات إنتاج الدورة من حسابات استهلاك الدورة 60 و 61 و 62 ، وذلك لان هذه الحسابات لديهم علاقة مباشرة بالإنتاج ، وذلك لان زيادة المادة الأولية لديها علاقة مباشرة مع الإنتاج ، وبالتالي زيادتها أو نقصانها يؤثر على الإنتاج بصفة مباشرة وبالتالي انخفاض النتيجة الصافية راجع لانخفاض رقم الأعمال (إنتاج الدورة) ، أو زيادة المصاريف أي استهلاك الدورة ، أما انخفاض المنتجات التشغيلية الأخرى ح/75 فهو لا يؤثر بصفة مباشرة على النتيجة الصافية ، وبالتالي لا يؤثر بشكل كبير على انخفاض ROA في 2012 ، وهذا ما نجده أيضا في مخصصات الامتلاك التي هي أيضا تدخل في الحسابات والسياسة التسيير للمؤسسة رغم أن ارتفاعها في 2012 يرجع إلى أن المؤسسة قامت بالحيازة في الاستثمارات في 2012 ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأصول غير الجارية الذي يجعل المؤسسة تقوم بزيادة الامتلاك ، مما يؤدي إلى ارتفاع الحساب 68 و إهلاك الاستثمارات ، وارتفاع الحساب 75 لا يؤثران بشكل مباشر على النتيجة الصافية وإنما بنسبة 20% فقط .

إذن السبب الرئيسي في انخفاض ROA في 2012 الذي يرجع إلى انخفاض النتيجة الصافية له علاقة مباشرة بنسبة 70% أو 80% بارتفاع القيمة المضافة VA ، أما الحسابات التسيير 75 و68 وغيرها من الحسابات فلا تؤثر بشكل كبير في النتيجة الصافية ، وأيضا من الأسباب وجود خلل في النتيجة المالية .

❖ أسباب ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية ROE في 2013 :

يرجع إلى الارتفاع الكبير في النتيجة الصافية في 2013 مقارنة بالأموال الخاصة ، وهذا راجع إلى الارتفاع في القيمة المضافة التي تمثل نسبة 70% أو 80% تأثيرا على النتيجة الصافية، وأيضا يرجع إلى ارتفاع نتيجة الاستثمار (النتيجة العمليانية) الراجع إلى ارتفاع الإيرادات العمليانية (ح/75 و 78) ، وانخفاض الأعباء العمليانية (ح/65 و 68) الراجع إلى زيادة بعض الاستثمارات في 2013 لكن كان خروج للاستثمارات الموجودة في حوزة المؤسسة أكثر من الاستثمارات التي دخلت جديدة ، مما أدى إلى انخفاض إهلاك التثبيتات والاستثمارات ح/68 وانخفاض الحساب 65 راجع إلى وجود غرامة تأخير اتجاه الجمارك في هذه السنة بسبب إدخال السلعة للمؤسسة ، واستيرادها من الخارج فقد كان المبلغ اللازم دفعه من طرف المؤسسة اتجاه

الجمارك 1000 دج، ونتيجة لتأخير دفعه في الوقت يتم زيادة المبلغ المسدد إلى 1500 دج والفارق 500 دج يعتبر غرامة وتدخل في ح/65 ، ولكن رغم ذلك فلا يؤثر ارتفاع النتيجة العمليانية بشكل كبير على ارتفاع النتيجة الصافية ، وإنما بنسبة 20 % فقط لأنها تدخل في الحسابات التسيير .

وكذلك راجع الى وجود نتيجة مالية سالبة في 2013 الذي يعود إلى ارتفاع كبير للأعباء المالية ح/66 مع وجود انخفاض في النواتج المالية ح/76 ، الراجع إلى أن المؤسسة قامت بشراء مادة أولية بـ1000 بالدولار من مورد خارجي أي أجنبي يتدخل فيها سعر العملة الصعبة ، أو ما يسمى بسعر الصرف في 2012 ، ولم تقوم بتسديد هذا المبلغ للمورد الأجنبي في العام نفسه ، و إنما دفعته في 2013 وقد ارتفعت فيه العملة الصعبة ، و أصبح المبلغ 1200 دولار فمعناها زاد المبلغ المسدد أي الفارق ب 200 دولار وبالتالي هذا المبلغ يعتبر عبء مالي ، الأمر الذي جعل من الأعباء المالية ترتفع إما إذا انخفض سعر الصرف و أصبح المبلغ 900 وبالتالي الفارق 100 فيدخل في النواتج المالية فترتفع ولم تنخفض الأعباء المالية في هذه السنة وكذلك ترتفع ، وانخفاض الحساب 76 في 2013 راجع إلى وجود أموال مجمدة لم توظفها وتستثمرها المؤسسة في البنك أو البورصة سنة 2013، والعكس لو أنها قامت بتوظيف الأموال الموجودة بحوزتها لدى البنوك أو البورصة عن طريق استثمارها بشراء سندات التوظيف وتتحصل على فائدة مقابل ذلك فترتفع النواتج المالية ، وارتفاع الأعباء المالية في 2013 راجع إلى وجود أعباء محملة من العام الماضي 2012 نتيجة وجود قروض قديمة للمؤسسة من السنوات السابقة بالإضافة القروض الجديدة التي عليها فوائد ، الأمر الذي أدى إلى وجود نتيجة جارية موجبة رغم وجود نتيجة مالية سالبة ، مما يدل على أن المؤسسة لديها عجز في دورتها التمويلية وفي تزايد مستمر خلال فترة الدراسة.

❖ أسباب ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية ROE في 2014 :

يرجع ذلك إلى نفس أسباب ارتفاع ROE في 2013 لكن ارتفاع نتيجة العمليانية راجع في 2014 إلى انخفاض الإيرادات العمليانية الراجع إلى انخفاض ح/78 وارتفاع ح/75 ، وارتفاع الأعباء العمليانية راجع إلى ارتفاع في ح/65، وانخفاض ح/68 الراجع إلى خروج الاستثمارات في 2013 يظهر تأثيره في إنقاص المؤسسة من إهلاك التثبيتات في 2014 ونجد انه حتى في سنة 2014 كانت النتيجة الجارية موجبة ومرتفعة رغم وجود عجز في النتيجة المالية السالبة التي ترجع إلى ارتفاع في كل من الحسابين 76 و 60.

لكن ظهرت النتيجة الاستثنائية غ العادية Rexp التي خارجة عن استغلال المؤسسة ، وان كانت سالبة في 2014 وذلك يعود إلى وجود ضعف في الأنشطة غ العادية (المنتجات) ، وظهور هذه الأخيرة راجع إلى أن مؤسسة نقل بعوشي التي تعتبر من موردين مؤسسة أونافور بالنقل قامت بإيجار سيارة toyota في 2014 من اجل استعمالها من طرف المؤسسة في النقل ، ولكن لم تقوم هذه الأخيرة باستغلالها ، وإنما بقيت محفوظة فقط فطلبت مؤسسة سونطراك بإيجارها مقابل دفع مبالغ على ذلك المؤسسة أونافور ، فهذا المبلغ يعتبر من المنتجات الاستثنائية الغير عادية ح/79، ونجد ظهور Rexp سالبة راجع إلى ارتفاع الأعباء غير العادية الاستثنائية نتيجة إلى أن المؤسسة في السنوات السابقة قامت بتمويل الآلة الحفر لمؤسسات تابعة لها في عين أمناس وتقوم بنقلها من الحاسي إلى عين أمناس ، وأثناء القيام بعملية النقل لم يكن موجود حاجز للجمارك في السنوات السابقة لم تظهر لدى المؤسسة أعباء استثنائية غير عادية في ثلاث السنوات السابقة ، لكن في سنة 2014 ظهر حاجز للجمارك الأمر الذي أدى إلى وجود غرامة مالية فتدخل في ح/69 أعباء استثنائية غير عادية مرتفعة ، وكذلك مع وجود إيرادات أخرى غير متوقعة نتيجة حدوث حرق للآلة أثناء العمل في 2014 فتحصل المؤسسة على تأمين من طرف مؤسسة التأمين على ذلك فيعتبر إيراد غير متوقعة تحصلت عليه المؤسسة في 2014 .

ثانيا : معدل العائد على الأصول ROA :

بحيث نجد انخفاض ROA في 2012 راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية ، و ارتفاع المعدل في 2013 و 2014 راجع إلى ارتفاع النتيجة الصافية مع الإشارة إلى ظهور التوظيفات المالية التي لم تكن موجودة مسبقا في 2011 و 2012 ، وهذا يعني أن المؤسسة في 2013 و 2014 قامت بتوظيف أموالها التي كانت مجمدة في البنوك مقابل فائدة مضمونة ، وبالتالي ستكون نفس أسباب تحليل معدل العائد على حقوق الملكية .

لكن نجد أن انخفاض أو ارتفاع النتيجة الصافية يقابله ارتفاع طفيف في الأصول خلال فترة الدراسة ، وذلك لا يؤثر بشكل كبير على انخفاض أو ارتفاع المعدل ROA مقارنة بالنتيجة الصافية .

ثالثا : معدل مضاعف حقوق الملكية :

❖ أسباب ارتفاع معدل مضاعف حقوق الملكية في 2012:

يرجع الارتفاع في EM في 2012 إلى الارتفاع الكبير في الأموال الخاصة في هذه السنة مقارنة بسنة 2011 مع وجود ارتفاع طفيف في الأصول مصاحب للارتفاع الأموال الخاصة الذي يرجع إلى عدم وجود ترحيل من جديد للإيرادات السنوات السابقة مطروحا منه المصاريف السنوات السابقة في 2012 ، وارتفاع كبير في الاحتياطات

إذن السؤال المطروح : لماذا ارتفعت الاحتياطات في سنة 2012 ، وعدم وجود ترحيل من جديد في هذه السنة ؟

الجواب :

هو أن إرتفاع الاحتياطات مقارن بالنتيجة الصافية لأن هذه الأخيرة هي التي يستخرج منها الاحتياط وتؤثر فيه لأن نسبة الاحتياط ثابتة هي 5% وتحسب من النتيجة الصافية ، والاحتياطات نوعان :- احتياط قانوني : المؤسسة تكون مجبرة بوضعه بقوة القانون ونسبته ثابتة التي هي 5% .

-احتياط اختياري:يرجع إلى حرية المؤسسة في وضعه، وينقسم بدوره إلى : احتياط اختياري الذي يكون من مجلس الإدارة بالاتفاق أو المساهمين في الشركة ، واحتياط إجباري يكون من اختيار مراجع الحسابات بوضع احتياط .

وبالتالي ارتفاع الاحتياطات يرجع إلى ارتفاع النتيجة الصافية التي يحسب منها الاحتياط ، وأن المؤسسة في 2012 زادت من نسبة الاحتياط أي أصبحت النسبة التي تحسب من النتيجة الصافية 8% ، وهي ناتجة من نسبة الاحتياط القانوني 5% بالإضافة إلى احتياط آخر وضعته المؤسسة من أنواع الاحتياطات نسبته 3%.

وبالنسبة إلى عدم وجود ترحيل من جديد في هذه السنة 2012 راجع إلى عدم وجود أي إيرادات أو مصاريف سنوات سابقة لم تقوم المؤسسة بتسجيلها في دورتها أي تم تسجيل كل الإيرادات والمصاريف في دورتها.

❖ أسباب انخفاض معدل مضاعف حقوق الملكية في 2013 :

يعود ذلك إلى نفس أسباب ارتفاع EM في سنة 2013 ، لكن نجد أن ارتفاع الأموال الخاصة في 2013 يرجع إلى وجود ترحيل من جديد في هذه السنة مقارنة بالسنوات السابقة الذي كان غائب ، ولكن هذا الترحيل ظهر سالب مما يدل على انه الإيرادات السابقة المرحلة اقل من المصاريف السنوات السابقة المرحلة ، والذي جاء ذلك من فواتير لم تقوم بتسجيلها في دورتها 2012 فترحل إلى 2013 في حساب ترحيل من جديد ، وتنامي مستمر للاحتياطات عن السنة السابقة ويرجع لك (حسب أسباب ارتفاع EM في 2012)

❖ أسباب انخفاض معدل مضاعف حقوق الملكية في 2014 :

بحيث يرجع ذلك إلى نفس أسباب انخفاض EM في 2013 مع الإشارة إلى الزيادة الكبيرة في الاحتياطات عن السنة السابقة 2013 .

رابعا : معدل منفعة الأصول AU :

❖ أسباب انخفاض معدل منفعة الأصول في 2012:

يرجع إلى ارتفاع كبير في الإيرادات وأصول المؤسسة مقارنة بـ2011 الذي يعود إلى انخفاض في الأصول غير الجارية (الاستثمارات الثابتة) ، لان المؤسسة في 2012 تنازلت عن بعض الاستثمارات ، وهذا مقارنة بالأصول الجارية التي كانت مرتفعة عن السنة الماضية 2011 (الخزينة ودورة الاستغلال) ، وأيضا ترجع إلى عدم وجود توظيفات مالية للمؤسسة في هذه السنة .

إما بالنسبة لارتفاع الإيرادات في 2012 فذلك يرجع إلى ارتفاع إيرادات الدورة الذي يرجع إلى ارتفاع رقم الأعمال ح/70 وانخفاض كبير في الإيرادات العملية ح 75 و ح/78 ، الذي يعود إلى (حسب انخفاض مؤشر العائد على حقوق الملكية في 2012) ، وارتفاع في الإيراد المالية ح/76 الذي كان بسبب انخفاض سعر الصرف في تعاملات المؤسسة مع الموردين الأجانب، وارتفاع في الإيرادات العادية التي نجد فيها كل الإيرادات و المنتجات العادية 77 .

❖ أسباب ارتفاع معدل منفعة الأصول في 2013 :

بجانب نجد نفس أسباب انخفاض AU في 2012 مع الإشارة إلى ظهور التوظيفات المالية في هذه السنة ، أي أن المؤسسة قامت بتوظيف أموالها في 2013 ، مما أدى إلى ارتفاع الأصول في هذه السنة الأمر الذي زاد من ارتفاع المعدل AU.

❖ أسباب ارتفاع معدل منفعة الأصول في 2014 :

فقد كانت نفس أسباب ارتفاع AU في 2013 مع وجود ارتفاع كبير للإيرادات في 2014 مقارنة بالارتفاع الضئيل للأصول في هذه السنة ، وذلك راجع إلى ظهور الإيرادات العادية الاستثنائية الذي يرجع إلى (حسب ارتفاع مؤشر العائد على حقوق الملكية في 2014) .

المطلب الثاني: من حيث كفاءة التكاليف

✓ معدل هامش الربح :

❖ أسباب انخفاض معدل هامش الربح في 2012 :

فهذا يرجع إلى الانخفاض الكبير في النتيجة الصافية الذي يرجع إلى (حسب أسباب انخفاض مؤشر العائد على حقوق الملكية في 2012) ، وذلك مقارنة بالارتفاع قليلا في الإيرادات الذي بسبب (حسب أسباب انخفاض معدل منفعة الأصول في 2012) .

❖ أسباب ارتفاع معدل هامش الربح في 2013 :

يرجع إلى ارتفاع النتيجة الصافية في هذه السنة ، والذي يرجع إلى (حسب أسباب ارتفاع مؤشر العائد على حقوق الملكية في 2013) مع ارتفاع للإيرادات في 2013 الذي جاء نتيجة (حسب أسباب ارتفاع معدل منفعة الأصول في 2013) .

❖ أسباب ارتفاع معدل هامش الربح في 2014 :

فارتفاع المعدل يعود أيضا إلى ارتفاع النتيجة الصافية في 2014 بسبب (أسباب ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية ROE في 2014) مقارنة بالارتفاع في الإيرادات بشكل ملحوظ في هذه السنة الذي يرجع إلى (حسب أسباب ارتفاع معدل منفعة الأصول في 2014) .

المطلب الثالث: من حيث كفاءة المخاطر

✓ معدل نسبة قابلية السداد :

❖ أسباب انخفاض معدل نسبة قابلية السداد في 2012:

يرجع إلى الارتفاع الكبير في الأموال الخاصة في 2012 الذي كان نتيجة (أسباب ارتفاع معدل مضاعف حقوق الملكية في 2012) مقارنة بالارتفاع الضئيل في الديون طويلة الأجل ، الذي يعود إلى ارتفاع في الإقتراضات طويلة الأجل والديون المالية الذي كان نتيجة تحصل المؤسسة على قروض جديدة في هذه السنة ، وبالتالي زادت الأقساط المترتبة على المؤسسة دفعها الخاصة بالقرض المحصل .

❖ أسباب انخفاض معدل نسبة قابلية السداد في 2013 :

يرجع إلى الارتفاع الكبير في الأموال الخاصة في 2013 الذي كان نتيجة (أسباب انخفاض معدل مضاعف حقوق الملكية في 2013) على عكس الديون طويلة الأجل التي شهدت انخفاضا كبيرا في 2013 مقارنة ب 2012 الذي كانت مرتفعة الذي يرجع إلى الانخفاض الكبير في الديون المالية و الاقتراضات طويلة الأجل وذلك لان المؤسسة قامت بتسديد القروض السابقة المترتبة عليها من سنوات السابقة مع بقاء بعض أقساط السنة الحالية 2013 التي لم تسدد بعد مع عدم قيام المؤسسة بالقرض وترتيب أقساط جديدة في هذه السنة .

❖ أسباب انخفاض معدل نسبة قابلية السداد في 2014 :

يرجع إلى الزيادة في الأموال الخاصة ولكن بشكل ضئيل في 2014 الذي يرجع إلى (أسباب انخفاض معدل مضاعف حقوق الملكية في 2014) مع وجود انخفاض كبير في الديون طويلة الأجل (الاقتراضات والديون المالية) في 2014 مقارنة ب 2013 ، وذلك راجع إلى انخفاض في الأقساط السنة الحالية التي لم تسدد بعد مع عدم وجود قرض جديد مترتب عليه أقساط والذي جعل من عدم وجود قروض سابقة مترتب على المؤسسة دفعها.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف المؤسسة ENAFOR ، ثم قمنا بغرض لقوائمها المالية من خلال تطور لبعض المؤشرات التي تساعد في ذلك ، فوجدنا أن كل المؤشرات تتزايد باستمرار خلال فترة الدراسة أي كل من الأموال الخاصة و الإيرادات (رقم الأعمال) والأصول ، ماعدا مؤشر الربح الصافي الذي عرف تذبذب في تطوره خلال الفترة .

ثم قمنا بقياس كفاءة المؤسسة باستخدام بعض النسب المالية التي تطرقنا لها في الجانب النظري ، وقد خلصنا إلى أن المؤسسة حققت كفاءة ربحية عالية في 2014 ، وذلك بتحقيقها لأكبر عائد على حقوق الملكية مقارنة بالسنوات السابقة ، مما يدل على أن المؤسسة تعمل على زيادة كفاءتها في استغلال الأموال الخاصة وتوظيفها ، ومختلف الأصول التي بحوزتها لتوليد الأرباح وتحقيق نتيجة صافية كبيرة عن السنوات السابقة ، وأيضا تحقيقها لأكبر معدل للعائد على الأصول ، ويدل هذا على قدرة المؤسسة على توظيفها للأموال توظيفا أمثلا ، وكفاءتها في استخدام مجموع أصولها ، وأيضا نجدها قد حققت أفضل معدل لمنفعة الأصول ، مما يدل على حسن استخدام المؤسسة لأصولها استطاع توليد لها إيرادات ومنافع كبيرة في 2014 مقارنة بالسنوات الماضية مما يزيد من كفاءتها الربحية. كما حققت المؤسسة أعلى معدل لهامش الربح في 2014 ويدل هذا على أن المؤسسة كانت أكثر كفاءة في التحكم بتكاليفها في هذه السنة ، وتعتبر السنة 2011 السنة التي كانت فيها أكثر مخاطرة لأننا نجد فيها تحقيق أكبر نسبة في قابلية السداد في هذه السنة مقارنة بالسنوات اللاحقة التي المؤسسة سعت فيها إلى التقليل من التمويل بالديون وبذلك حققت كفاءة من حيث المخاطر.

وبالتالي كل هذا يجعلنا نقول على أن المؤسسة لديها كفاءة مالية جيدة سواء من حيث الأرباح أو التكاليف أو المخاطر

النخاتمة

من خلال تطرقنا للإطار النظري لمفاهيم الكفاءة وقياسها بمختلف النسب المالية ، وبعد تطبيقنا للموضوع المذكورة على المؤسسة ENAFOR خلال الفترة من 2011 الى 2014 .

خلصنا الى مجموعة من النتائج النظرية والتوصيات نذكرها كما يلي :

اولا : نتائج الدراسة :

1-النتائج النظرية :

- تعتبر الكفاءة على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق اهدافها المتمثلة في زيادة الارباح و تدنية التكاليف مع الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة .
- تختلف الكفاءة عن الأداء في ان الكفاءة جزء من الأداء وأحد مقاييسه .
- تختلف الكفاءة عن الفعالية في ان هذه الاخيرة ترتبط بالقيادة بينما الكفاءة ترتبط بالإدارة.
- تختلف الكفاية عن الكفاءة في ان هذه الاخيرة تعتمد على مستوى عال من الكيف اي الجودة دون اهمال الكم ،اما الكفاية فتعتمد على الكم اكثر من الكيف .
- مدخلات نظام الكفاءة تتمثل في مختلف الموارد الملموسة التي موجودة في محيط المؤسسة ، وغير ملموسة الموجودة عند الافراد كالمهارات .بينما عمليات التشغيل للنظام فتتمثل في تنسيق وتوجيه لهذه الموارد حتى تتمكن من مواجهة الصعوبات التي تواجهها من خلال التجربة المكتسبة .وفي الاخير نجد المخرجات للنظام التي هي عبارة عن النتائج المتوصل اليها من عمليات التشغيل ، واستخدام الامثل للموارد الذي يساعد في تحقيق كفاءة تعمل على خلق اداء متميز في وضع عمل مهني معين وذات جودة وفعالية .

2-النتائج التطبيقية :

❖ وفقا لنتائج عرض لبعض مؤشرات القوائم المالية :

- حققت المؤسسة تطور مستمر في اصولها وأموالها الخاصة وإيراداتها (رقم اعمالها) ولكن بشكل طفيف خلال فترة الدراسة 2011-2014 ، مما يدل على ان المؤسسة كانت تسعى الى زيادة رقم اعمالها من خلال الاستخدام الامثل لأصولها وأموالها الخاصة من اجل زيادة ربحيتها .
- حققت المؤسسة تذبذب مستمر لربحها الصافي خلال الفترة 2011-2014 ، مما يدل على ان زيادة اصول المؤسسة مقارنة بزيادة الخسوم كان في تباين ملحوظ خلال الفترة .

❖ وفقا لنتائج الدراسة المالية للمؤسسة :

✓ من حيث كفاءة الأرباح :

- نجد ان المؤسسة تعتبر كفاءة من حيث الربحية ، وذلك من خلال تحقيق أكبر عائد على حقوق الملكية في 2014 مقارنة بالسنوات السابقة ، وهذا ما التمسناه في الارتفاع الملحوظ في النتيجة الصافية في 2014 ، مما يدل على ان المؤسسة استطاعت الاستخدام امثل لأصولها من اجل تحقيق نتيجة صافية موجبة وجيدة في هذه السنة .
- لقد حققت المؤسسة أكبر ربحية في 2014 مقارنة بالسنوات السابقة ، وذلك من خلال تحقيق أكبر عائد على أصولها في هذه السنة ، وأكبر معدل لمنفعة أصولها مما يدل على حسن استخدام المؤسسة لأصولها ، مما ولد لها منافع وإيرادات عالية في 2014 من اجل ضمان ربحية كبيرة .
- وحققت المؤسسة في 2014 أكبر ربحية من خلال تحقيق ادنى معدل لمضاعف حقوق الملكية في هذه السنة ، مما يدل ان المؤسسة خفضت من الاعتماد على التمويل الخارجي ، اي بالاستدانة والاقتراض ، وإنما الاعتماد على التمويل بأموالها الخاصة ، وبالتالي هذا يجعلنا نقول ان المؤسسة لديها كفاءة من حيث الأرباح .

✓ من حيث كفاءة التكاليف :

- حققت المؤسسة أكبر معدل لهامش الربح في 2014 مقارنة بالسنوات السابقة خلال فترة الدراسة ، مما يدل على ان المؤسسة لديها كفاءة في ادارة تكاليفها والتحكم فيها .

✓ من حيث كفاءة المخاطر :

- حققت المؤسسة في سنة 2014 مقارنة بالسنوات السابقة اقل معدل لنسبة قابلية السداد لديونها المترتبة عليها اتجاه مورديها و متعاملها على عكس سنة 2011 التي نجد فيها أكبر معدل للنسبة ، مما يدل على تقليل المؤسسة من الاقتراض والتمويل بالديون في 2014 ، وتسديد الديون المتبقية فقط وبالتالي المؤسسة تعتبر كفاءة في التقليل من المخاطر والحد من الصعاب التي تواجهها وتعرفل نشاطها .

ثانيا : التوصيات والاقتراحات :

- يجب على المؤسسة ان تتنازل عن الاستثمارات التي تراها ليست مفيدة لها ولنشاطها وتعتبر زائدة ، وتبقي على الاستثمارات الضرورية التي تحتاجها فعلا في موازلة نشاطها ، مما يساعد في زيادة ربحية المؤسسة وانخفاض الاعباء والتكاليف .
- يجب على المؤسسة ان تقوم بمعرفة الخلل الوجود في بعض حسابات التسيرية كالحسابات التي تدخل في النتيجة المالية (دورة التمويل) من اجل معالجتها والحد منها ، الامر الذي يؤدي الى زيادة نتيجتها الصافية وتقليل تكاليفها والأعباء والمخاطر المالية ، وبالتالي تصبح لديها نتيجة مالية موجبة أي نتيجة دورة التمويل تصبح جيدة .
- العمل على احترام المواعيد الممنوحة والمتفق مع المتعاملين معها سواء متعلقة بالضرائب في دفع الضريبة او بالجمارك في تحصيل السلعة المستوردة من الخارج ، مما يجرد من الوقوع في الغرامات المالية الذي يؤدي الى زيادة التكاليف .

□ الحرص على تسديد ديون الموردين الخارجين والأجانب الذين تتعامل معهم بالعملة الصعبة (سعر الصرف) في نفس الفترة والعام الذي تم فيه استلام المشتريات ، او ان تقوم بالتفاوض مع مورديها الا جانب بشأن طريقة التسديد وتقليل التكاليف حتى عند ارتفاع سعر الصرف ووضع اتفاقية بهذا الشأن ، مما يؤدي الى تخفيض الابعاء المالية والمصاريف التي تنفقها وتقلل من المخاطر المالية .

□ ان تعمل المؤسسة باستمرار على توظيف الاموال المجمدة لديها والتي يجوزتها ، وذلك بوضعها لدي البنك من اجل استثمارها مقابل فائدة على ذلك او استثمارها في البورصة من خلال شراء سندات التوظيف ، مما يساعد في زيادة نتيجتها الصافية وبالتالي زيادة كفاءتها الربحية .

□ تفاوض المؤسسة مع المتعاملين الجمارك من اجل تقليل الغرامة المفروضة على عمال المؤسسة اثناء نقلهم للبضائع عبر الطرقات من مكان الى مكان ، مما يساهم في تخفيض التكاليف وزيادة الربحية ، وبالتالي تحقيق كفاءة عالية .

□ ان تقوم المؤسسة بزيادة احتياطها من النتيجة الصافية المحققة من اجل الرفع من الاموال الخاصة ، مما يؤدي الى التخفيض من الاستدانة ، وكذلك التقليل من المصاريف المرحلة من سنوات سابقة والتي لم تسجل في دورتها على عكس الايرادات المرحلة من اجل تحقيق نتيجة غير عادية موجبة وترحيلا من جديد بالنسبة للأموال الخاصة وموجب ، الامر الذي يمكن من تدنية المصاريف وزيادة الربحية وتقليل المخاطر.

□ ان تعمل المؤسسة على تأجير الالات والمعدات التي لا تستعملها في نشاطها الاستغلالي ومخزنة فقط الى المؤسسات التي تحتاجها مقابل الحصول على ارباح على ذلك ، مما يمكن من تحقيق كفاءة ربحية جيدة وكذلك كفاءة التكاليف .

□ الاستمرار في الرفع في الايرادات المحققة من عمليات المؤسسة ، وذلك بالاستخدام الامثل للموارد والأصول التي يجوزتها وأموالها الخاصة .

□ العمل على تقليل القروض قدر الامكان وبشكل مستمر أي الابتعاد على الاستدانة الخارجية ، والاعتماد على الاستدانة المالية ، والاعتماد في عملية تمويل نشاطها على اموالها الخاصة ، مما يؤدي الى زيادة الارباح وتقليل المخاطر المالية .

المراجع

قائمة المراجع والمصادر :

اولا : المراجع باللغة العربية :

❖ الكتب :

- 1- خلدون الشديفات، إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص129 .
- 2- عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة التجمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2006، ص 316 .
- 3- فيصل السعيدة، نضال فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 134 .
- 4- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، ج1، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ص:10.
- 5- محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2003، ص36 .
- 6- وليم ستانلي جيفونز(1882-1835) عالم منطق إستخدم المنهج الرياضي في التحليل الإقتصادي.

❖ المذكرات والاطروحات :

- 1- إبتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الإقتصاد،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص: 63.
- 2- زكية بوسعد ، اثر برامج تقلبص العمال على الكفاءات في المؤسسة العمومية الاقتصادية :دراسة مطاحن الاوراس بباتنة، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، سنة 2007-2008.
- 3- سليمة بوخانان ، التكوين المهني والكفاءة الانتاجية : دراسة ميدانية بشركة الوطنية للبتر وكيمياء مركب CP1K نموذجاً ، مذكرة ماجيستر في تنمية وتسيير الموارد البشرية ،جامعة 20 اوت سكيكدة ، سنة 2007-2008.
- 4- شريفة جعدي ، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية : دراسة حالية عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2012) ، اطروحة دكتوراة ، جامعة ورقلة ، 2014 .
- 5- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية معاصرة، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص: 39.
- 6- الشيخ الداوي، دراسة تحليلية للكفاءة في التسيير مع دراسة حالة الكفاءة الإقتصادية و النسبية لمؤسسات الصناعات النسيجية والقطنية في الجزائر خلال الفترة (1988-1993)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 1995، ص: 05- 06.

- 7- صالح السعيد، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية بناء نموذج قياسي لمؤسسة (القطن المعقم)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 12 سنة 2012، ص: 124.
- 8- عبد المنعم ، الشحات محمد علي ، تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للاقتصاد المصري، دراسة قياسية أطروحة دكتوراه في الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس 2000 -ص 212.
- 9- عبدا لقادر طلحة ، قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات DUA ، جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، دكتوراه حوكمة الشركات ، سنة 2012/2011.
- 10- عبدالقادر هاملي ، وظيفة تقييم كفاءات الافراد في المؤسسة : دراسة حالي مؤسسة سونلغاز المديرية الجهوية بتلمسان وشركة تسويق وبيع المنتجات البترولية المتعددة نفضال تلمسان ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2010-2011.
- 11- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعرض دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008 ، ص 36 .
- 12- عمر شريقي، دور و أهمية الحوكمة في إستقرار النظام المصرفي ص 03 22:38 : 2013/05/06 ، من الموقع : <http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/01/.pdf>
- 13- عيادي دنيا ، دور محاسبة التكاليف في تحسين الكفاءة الانتاجية : دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB ببسكرة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2014-2015.
- 14- فتيحة سلامي ، دور تسيير الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة :دراسة حالة المديرية العمليانية لاتصالات الجزائر ، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، جامعة اكلي محمد او لحاج ، البويرة ، سنة 2013-2014.
- 15- فريح خليوي حمادي الدليمي، قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في الباكستان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كلمنتس العالمية، 2008، ص: 17.
- 16- فطيمة الزهرة نوي ، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية و نموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة (2004-2008)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البرموك، الأردن، 2010، ص: 12-13.
- 17- محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات المصرفية :دراسة نظرية و ميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2006 ، ص06.
- 18- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية : مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص 451 .

- 19- مها محمود ، عبد الرزاق أبو زيد ، المخصصة في قطاع الطاقة الكهربائية ودورها في رفع الكفاءة الاقتصادية وترشيد الإنفاق العام مع التطبيق على مصر أطروحة دكتوراه في الاقتصاد العام كلية التجارة جامعة عين شمس - ص 95 سنة 2005.
- 20- هلا بسام عبد الله الغصين، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، جوان 2004.
- 21- ياسمينه خمقاني ، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية : دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية (2007-2012) ، مذكرة ماستر في علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2013 - 2014.
- ❖ البحوث والدراسات :
- 1- شريفة جعدي ، سليمان ناصر ، قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2006-2010) ، مجلة الباحث ، العدد 12 ، نشرت من طرف جامعة ورقلة ، 2013.
- 2- صالح السعيد ، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الامكانيات المتاحة للمؤسسة الانتاجية (بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن المعقم) ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 12 ، نشرت من طرف المركز الجامعي خنشلة ، سنة 2012.
- 3- طلال بن عايد الاحمدي ، تقييم كفاءة اداء الخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية ، المؤتمر الدولي للتنمية الادارية نحو اداء متميز في القطاع الحكومي ، معهد الادارة العامة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2009.
- 4- عبد الحميد برحومة، الكفاءة و الفعالية في مجالات التصنيع و الإنتاج، مجلة الدراسات الإقتصاد و المالية، المركز الجامعي للوادي، الجزائر، ع1، جانفي 2008، ص: 60.
- 5- عبد الكريم منصورى ، رزين عكاشة ، قياس وتحليل كفاءة الانظمة الصحية العربية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، نشرت من طرف جامعة سعيدة ، العدد 08 ، 2015.
- 6- عبد الكريم منصورى، قياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية باستخدام النموذج المتعدد المعايير" التحليل التطويقي للبيانات DEA" ، الملتقى الوطني الأول حول :الطرق المتعددة المعايير (الأهداف) لاتخاذ القرار ، في المؤسسة الجزائرية(دراسة نظرية وتطبيقية) ، مغنية، تلمسان، الجزائر، 08-09 ديسمبر 2010 .
- 7- فريدو بن ختو ، محمد الجموعي قريشي ، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام مغلف البيانات DEA ، مجلة الباحث ، العدد 12 ، نشرت من طرف جامعة ورقلة ، 2013.
- 8- محمد الجموعي قريشي ، الحاج عرابية ، قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات DEA : دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات لسنة 2011، مجلة الباحث ، العدد 11 ، نشرت من طرف جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2012 .

- 9- محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 03 ، جامعة ورقلة، 2005 .
- 10- مصطفى صادق حامد ، تحيل كفاءة وفعالية عملية المراجعة الخارجية في اكتشاف غش الادارة باستخدام نظرية اكتشاف غش الادارة ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والادارة ، العدد 1 ، نشرت من طرف جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2001.
- 11- مفيدة بن عثمان ، تقييم كفاءة الوكالات البنكية باستخدام تحليل مغلف البيانات : دراسة حالة وكالات بنك الجزائر الخارجي ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، نشرت من طرف جامعة ورقلة ، العدد 08 ، 2015.
- 12- وائل زكي حبيب ، اسكندر اسماعيل ، علي عبد العزيز ، الكفاءة الاقتصادية لانتاج البرتقال في سوريا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية ، العدد 1 ، نشرت من طرف جامعة دمشق ، سوريا ، ص 375-391 ، سنة 2013.

ثانيا : باللغات الاجنبية :

- 1- Chenu ,Florent Ibid .p201.
- 2- Compétence [on ligne] page visité le16/08/2008 disponible sur <http://edutechwiki.unige.ch/fr/Comp%C3%A9tence> http
- 3- Fluck , Claude .la roue des compétence . [on line] page visité le: 12/08/2007 disponible sur www.fluck-competences.com/ressources/methodologie-outil-gpec.html
- 4- Levy- leboyer , Claud. Ibid . p. 149
- 5- Malo J-L Et Mathe J-C, L'essentiel Du Contrôle De Gestion, 2^{ème} Edition D'organisation , Paris, 2000 ,p.106.
- 6- Miller Kent & Bromiley Philip, Strategic risk and corporate performance :an analysis of alternative risk measures, **academy of management journal**, vol: 33 N°4, 1990, p: 759.
- 7- Nodjtidjé DJIMASRA, Décomposition de l'indice de productivité de Malmquist : une application sur un chantillon des pays africains producteurs de coton, Laboratoire d'Economie d'Orléans (LEO)-France, Juin 2011, p.02
- 8- Philippe
- 9- Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance**, edition d'organisation, paris, 1998, p: 18-20.
- 10- Richard O & Zerbe Jr, **Economic efficiency in law and economics**, Edward Elgar Publishing, USA, 2001, p: 34
- 11- Roland Foucher, Normand Petterson, Abdilhadi Naji, **Répertoire de définitions : Notions de compétences individuelle et de compétence collective**, [www.chairecompétences uquam.ca/pages/documents pdf foucher patter sonnaji](http://www.chairecompétences.uquam.ca/pages/documents/pdf_foucher_patter_sonnaji_020304.pdf) , 020304.pdf(26/12/2006), p6
- 12- Wautabouna Ouattara, **Economic Efficiency Analysis in Côte d'Ivoire**, American Journal of Economics 2012, 2(1), P: 38

الملاحق

BILAN ACTIF AU 31 DECEMBRE 2011

الملحق رقم (1) : الميزانية المحاسبية (جانب الاصول) 2011 :

ACTIF	Notes	Brut	Exercice 2011		Net	Exercice 2010
			Amortissements et provisions (à déduire)	Net		
ACTIFS NON COURANTS						
Ecart d'acquisition (goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00	
Immobilisations incorporelles:		325 256 593,20	322 291 367,20	2 965 231,00	6 856 895,96	
Immobilisations corporelles		66 957 431 434,63	50 366 413 089,56	15 989 018 345,07	17 743 663 863,13	
- Terrains		36 268 077,75	0,00	36 268 077,75	36 268 077,75	
- Bâtimens		6 413 256 310,40	4 502 806 565,68	1 910 449 744,72	1 796 088 526,33	
- Autres immobilisations corporelles		59 907 907 046,48	45 865 606 523,88	14 042 300 522,60	15 911 306 759,05	
- Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00	
Immobilisations encours		311 938 610,29	0,00	311 938 610,29	2 987 467 465,60	
Immobilisations financières		1 638 671 613,30	889 372 283,00	779 499 280,30	897 678 047,29	
- Titres mis en équivalence - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00	
- Autres participations et créances rattachées		757 506 860,00	273 372 233,00	484 134 627,00	396 611 823,91	
- Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	150 000 000,00	
- Prêts et autres actifs financiers non courants		587 959 495,16	586 000 000,00	1 959 495,16	1 959 495,16	
- Impôts différés actif		293 405 158,14	0,00	293 405 158,14	349 106 728,22	
TOTAL ACTIF NON COURANT I		69 633 496 161,42	51 550 076 984,76	17 083 421 486,66	21 695 665 761,98	
ACTIFS COURANTS						
Stocks et en-cours		6 548 086 911,56	312 594 200,82	6 235 492 710,74	6 237 032 998,09	
Créances et emplois assimilés:		13 870 549 389,14	1 730 365 609,66	12 140 183 729,56	11 426 609 565,08	
- Clients		6 941 059 637,36	1 518 222 778,56	5 422 836 858,80	4 786 578 806,80	
- Autres débiteurs		5 470 759 285,76	128 898 246,02	5 341 861 049,74	5 572 480 631,03	
- Impôts		1 458 730 406,02	83 264 585,00	1 375 465 821,02	1 067 550 115,25	
- Autres créances et emplois assimilés		0,00	0,00	0,00	0,00	
Disponibilités et assimilés		9 046 681 402,94	1 625 923,81	9 045 055 479,13	11 027 940 562,19	
- Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	0,00	0,00	
- Trésorerie		9 046 681 402,94	1 625 923,81	9 045 055 479,13	11 027 940 562,19	
TOTAL ACTIF COURANT II		29 465 297 653,64	2 044 595 734,21	27 420 701 919,43	28 691 583 113,36	
TOTAL GENERAL ACTIF I+II		98 098 795 805,06	53 594 672 418,97	44 504 123 386,09	50 327 248 875,24	

الملحق رقم (2) : الميزانية المحاسبية (جاناب الاصول) 2012 :

ENTREPRISE NATIONALE DE FORAGE
ENAFOR
N° D'IDENTIFICATION (N I F) : 099930012272041

BILAN ACTIF AU 31 DECEMBRE 2012

ACTIF	Notes	Brut	Exercice 2012		Net	Exercice 2011	
			Amortissements et provisions (à déduire)			Net	Net
ACTIFS NON COURANTS							
Ecart d'acquisition (goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
Immobilisations incorporelles:		329 266 187,31	329 870 652,56	5 395 544,76	2 985 231,00	2 985 231,00	
Immobilisations corporelles		67 371 017 155,54	56 727 229 598,52	10 843 793 566,92	15 989 018 345,07	15 989 018 345,07	
- Terrains		36 268 077,75	0,00	36 268 077,75	36 268 077,75	36 268 077,75	
- Bâtimens		6 419 830 884,31	4 887 774 927,77	1 532 055 956,54	1 910 449 744,72	1 910 449 744,72	
- Autres immobilisations corporelles		60 914 918 193,48	51 839 448 660,85	9 075 469 532,63	14 042 300 522,60	14 042 300 522,60	
- Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
Immobilisations encours		992 974 737,86	0,00	992 974 737,86	314 938 610,29	314 938 610,29	
Immobilisations financières		2 194 517 966,11	1 431 766 444,57	762 751 520,54	779 499 280,30	779 499 280,30	
- Titres mis en équivalence - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
- Autres participations et créances rattachées		1 305 326 860,00	875 172 923,79	430 153 936,21	484 134 627,00	484 134 627,00	
- Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
- Prêts et autres actifs financiers non courants		558 553 015,94	556 593 520,78	1 959 495,16	1 959 495,16	1 959 495,16	
- Impôts différés actif		330 638 089,17	0,00	330 638 089,17	293 405 158,14	293 405 158,14	
TOTAL ACTIF NON COURANT I		70 887 776 055,52	58 492 860 685,75	12 404 915 370,07	17 083 421 466,66	17 083 421 466,66	
ACTIFS COURANTS							
Stocks et en-cours		7 309 070 800,07	265 383 959,76	7 043 686 840,31	6 235 482 710,74	6 235 482 710,74	
Créances et emplois assimilés:		16 335 704 416,51	1 762 890 256,29	13 572 814 120,22	12 140 163 729,56	12 140 163 729,56	
- Clients		8 489 633 305,62	1 520 939 130,42	6 968 694 175,20	5 422 836 858,80	5 422 836 858,80	
- Autres débiteurs		5 157 262 792,82	121 545 590,79	5 035 717 202,03	5 341 861 049,74	5 341 861 049,74	
- Impôts		1 688 808 318,07	120 405 575,08	1 568 402 742,99	1 375 485 821,02	1 375 485 821,02	
- Autres créances et emplois assimilés		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
Disponibilités et assimilés		14 077 011 408,09	1 625 923,81	14 075 385 484,28	9 045 055 479,13	9 045 055 479,13	
- Placements et autres actifs financiers courants		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	
- Trésorerie		14 077 011 408,09	1 625 923,81	14 075 385 484,28	9 045 055 479,13	9 045 055 479,13	
TOTAL ACTIF COURANT II		36 721 786 624,67	2 029 900 179,86	34 691 886 444,81	27 420 701 919,43	27 420 701 919,43	
TOTAL GENERAL ACTIF I+II		107 609 562 680,19	60 512 760 865,61	47 086 801 814,88	44 504 123 386,09	44 504 123 386,09	

الملحق رقم (3) : الميزانية المحاسبية (جانبا الاصول) 2013 :

السنة 2012	السنة 2013			ملاحظات	الأصول
	القيمة الصافية	الإقتاعات و الموزونات	القيمة الإجمالية		
0,00	0,00	0,00	0,00		الأصول المتنبية (غير جارية)
5 395 544,75	13 947 964,39	347 926 132,92	361 874 097,31		فروق القراءم
10 643 793 566,92	8 361 872 275,39	62 666 805 361,79	71 017 677 627,18		التنبويات المغفوية
36 268 077,75	36 268 077,75	0,00	36 268 077,75		التنبويات العمودية
1 532 055 956,54	1 248 571 883,85	5 245 521 960,29	6 494 093 844,14		الأراضى
9 075 469 532,63	7 067 032 313,79	57 420 283 391,50	64 487 315 705,29		تنبويات عينية أخرى
0,00	0,00	0,00	0,00		تنبويات في شكل ممتاز
992 974 737,86	6 994 405 231,64	0,00	6 994 405 231,64		التنبويات الجارية الجارية
762 751 520,54	3 101 298 588,78	1 451 589 719,23	4 652 888 308,01		التنبويات المالية
0,00	0,00	0,00	0,00		سندات موضوعة موضع معاملة
430 153 936,21	502 330 661,55	894 996 198,45	1 397 326 860,00		مساهمات أخرى وحصصيات دائنة ملحة بها
0,00	0,00	0,00	0,00		السندات أخرى مثبته
1 959 495,16	1 989 375 736,86	556 593 520,78	2 545 969 257,64		قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
330 638 089,17	609 592 190,37	0,00	609 592 190,37		مجموع الأصول غير الجارية
12 404 915 370,07	18 461 524 060,20	64 485 321 203,94	82 926 845 284,14		الأصول الجارية
7 043 686 840,31	8 027 679 356,98	216 664 959,66	8 244 344 315,64		المخزونات و المتجهت قيد التنفيذ
13 572 814 120,22	20 714 714 601,63	1 825 162 166,67	22 539 866 667,10		الحصصيات الدائنة و الإقتاعات المتطله
6 968 694 175,20	17 275 306 887,86	1 409 781 131,84	18 685 088 019,70		الربائض
5 035 717 202,03	2 304 309 159,46	122 789 892,69	2 427 079 052,15		المدفون الأخرى
1 568 402 742,99	1 135 098 454,21	292 601 141,04	1 427 699 595,25		الضرائب و مبالغها
0,00	0,00	0,00	0,00		حصصيات دائنة و إقتاعات متطله أخرى
14 075 385 484,28	3 100 637 556,01	1 625 923,81	3 102 263 479,82		الموجودات و ما يمثليها
0,00	652 080 000,00	0,00	652 080 000,00		قروض و أصول مالية جارية أخرى
14 075 385 484,28	2 448 557 556,01	1 625 923,81	2 450 183 479,82		الخزينة
34 691 886 444,81	31 843 031 413,52	2 043 443 049,04	33 886 474 462,56		مجموع الأصول الجارية
47 096 801 814,88	50 304 555 473,72	66 508 764 252,98	116 813 319 726,70		مجموع P الأصول

المؤسسة الوطنية للتقريب ENAFOR
رقم القيد الجبلي: 0999930012272041
ميزانية الأصول في: 31/12/2013

الملحق رقم (4) : الميزانية المحاسبية (جانب الاصول) 2014 :

ACTIF		Exercice 2014 Net
ACTIFS NON COURANTS		
Ecart d'acquisition (goodwill)		0,00
Immobilisations incorporelles:		14 226 923,68
Immobilisations corporelles		8 769 465 889,16
-	Terrains	38 081 481,64
-	Bâtiments	1 311 000 478,04
-	Autres immobilisations corporelles	7 420 383 929,48
-	Immobilisations en concession	
Immobilisations encours		7 484 013 597,85
Immobilisations financières		3 222 429 818,86
-	Titres mis en équivalence - entreprises associées	
-	Autres participations et créances rattachées	527 447 194,63
-	Autres titres immobilisés	
-	Prêts et autres actifs financiers non courants	2 067 102 668,15
-	Impôts différés actif	627 879 956,08
TOTAL ACTIF NON COURANT I		19 490 136 229,56
ACTIFS COURANTS		
Stocks et en-cours		8 830 447 291,58
Créances et emplois assimilés:		21 252 147 582,04
-	Clients	17 652 461 694,74
-	Autres débiteurs	2 396 481 525,84
-	Impôts	1 203 204 361,46
-	Autres créances et emplois assimilés	
Disponibilités et assimilés		3 201 063 360,74
-	Placements et autres actifs financiers courants	697 725 600,00
-	Trésorerie	2 503 337 760,74
TOTAL ACTIF COURANT II		33 283 658 234,36
TOTAL GENERAL ACTIF I+II		52 773 794 463,91

الملحق 5 : الميزانية المحاسبية (جاناب الخصوم) سنة 2011 :

ENTREPRISE NATIONALE DE FORAGE

ENAFOR

N° D'IDENTIFICATION (N I F) : 099930012272041

BILAN PASSIF AU 31 DECEMBRE 2011

PASSIF	NOTES	2011	2010
CAPITAUX PROPRES			
- Capital émis		14 800 000 000,00	14 800 000 000,00
- Capital non appelé		0,00	0,00
- Primes et réserves		11 923 619 933,77	11 634 774 064,39
- Ecart de réévaluation		0,00	0,00
- Résultat net		2 188 584 504,97	298 845 869,38
- Autres capitaux propres - Report à nouveau		125 023 001,53	-1 047 320 184,67
TOTAL I		29 037 227 440,27	25 686 298 749,10
PASSIFS NON COURANTS			
- Emprunts et dettes financières		8 830 911 041,47	15 932 309 899,24
- Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
- Autres dettes non courantes		0,00	0,00
- Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 184 043 868,95	1 401 610 212,89
TOTAL PASSIF NON COURANT II		10 014 954 910,42	17 333 920 112,13
PASSIFS COURANTS			
- Fournisseurs et comptes rattachés		2 124 386 820,02	1 919 652 507,72
- Impôts		996 469 746,69	259 494 091,78
- Autres dettes		2 331 084 468,69	5 127 882 414,51
- Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIF COURANT III		5 451 941 035,40	7 307 029 014,01
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		44 504 123 386,09	50 327 248 875,24

BILAN PASSIF AU 31 DECEMBRE 2012

PASSIF	NOTES	Exercice 2012	Exercice 2011
CAPITAUX PROPRES			
- Capital émis		14 800 000 000,00	14 800 000 000,00
- Capital non appelé		0,00	0,00
- Primes et réserves		14 217 227 440,27	11 923 619 933,77
- Ecart de réévaluation		0,00	0,00
- Résultat net		2 092 646 970,60	2 188 584 504,97
- Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	125 023 001,53
TOTAL I		31 109 874 410,87	29 037 227 440,27
PASSIFS NON COURANTS			
- Emprunts et dettes financières		8 933 208 734,84	8 830 911 041,47
- Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
- Autres dettes non courantes		0,00	0,00
- Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 325 225 182,37	1 184 043 868,95
TOTAL PASSIF NON COURANT II		10 258 433 917,21	10 014 954 910,42
PASSIFS COURANTS			
- Fournisseurs et comptes rattachés		2 846 874 228,11	2 124 386 820,02
- Impôts		966 630 833,53	996 469 746,69
- Autres dettes		1 914 988 425,16	2 331 084 468,69
- Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIF COURANT III		5 728 493 486,80	5 451 941 035,40
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		47 096 801 814,88	44 504 123 386,09

الملحق 7 : الميزانية المحاسبية (جانب الخصوم) سنة 2013 :

السنة	2012	2013	التعليق
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصالح	14 800 000 000,00	14 800 000 000,00	
رأس المال المكتتب غير المطلوب	0,00	0,00	
علاوات و الإحتياطيات	14 217 227 440,27	16 309 874 410,87	
فارق إعادة التقييم	0,00	0,00	
نتيجة السنة المالية	2 092 646 970,60	3 645 646 501,71	
رؤوس أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد	0,00	-831 821 529,96	
المجموع	31 109 874 410,87		
الخصوم الغير جارية			
التقروض والديون المالية	8 933 208 734,84	4 589 463 544,46	
العقود المبرمة - خصوم	0,00	0,00	
الديون الأخرى غير جارية	0,00	0,00	
المزونات و المتوجات المعقودة سابقا	1 325 225 182,37	1 331 146 213,88	
مجموع الخصوم الغير جارية	10 258 433 917,21		
الخصوم الجارية			
الموردون و الحسابات المرتبطة بها	2 846 874 228,11	2 825 599 801,83	
الخصم	966 630 833,53	1 687 862 299,81	
ديون أخرى	1 914 988 425,16	5 946 784 231,12	
خزينة مالية	0,00	0,00	
مجموع الخصوم الجارية	5 728 493 486,80		
	47 096 801 814,88		

الجهة المسماة له طلبية للتفتيش FNAFOR
رقم الطلب الجهوي: 0999930012272041
ميزانية الخصوم في: 31/12/2013

الملحق 8 : الميزانية المحاسبية (جانبا الخصوم) سنة 2014 :

PASSIF		Exercice 2014
CAPITAUX PROPRES		
- Capital émis		14 800 000 000,00
- Capital non appelé		0,00
- Primes et réserves		16 636 071 899,09
- Ecart de réévaluation		0,00
- Résultat net		6 114 885 491,90
- Autres capitaux propres - Report à nouveau		-790 230 453,46
TOTAL I		36 760 726 937,53
PASSIFS NON COURANTS		
- Emprunts et dettes financières		4 359 990 367,24
- Impôts (différés et provisionnés)		0,00
- Autres dettes non courantes		0,00
- Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 397 703 524,57
TOTAL PASSIF NON COURANT II		5 757 693 891,81
PASSIFS COURANTS		
- Fournisseurs et comptes rattachés		2 910 367 795,88
- Impôts		1 640 820 886,01
- Autres dettes		5 704 184 949,68
- Trésorerie passif		0,00
TOTAL PASSIF COURANT III		10 255 373 631,57
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		52 773 794 463,91

الملحق 9 : جدول حساب النتائج 2011 :

ENTREPRISE NATIONALE DE FORAGE
ENAFOR
 N° D'IDENTIFICATION (N I F) : 099930012272041

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS EXERCICE 2011

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Exercice 2011	Exercice 2010
Ventes et produits annexes		23 565 584 463,91	23 589 286 464,60
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		170 203 830,69	244 017 441,59
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
PRODUCTION DE L'EXERCICE		23 735 788 294,60	23 833 303 906,19
Achats consommés		2 240 255 418,74	2 464 563 210,80
Services extérieurs et autres consommations		3 723 396 854,91	3 910 303 207,43
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		5 963 652 273,65	6 374 866 418,23
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		17 772 136 020,95	17 458 437 487,96
Charges de personnel		8 343 099 950,58	10 260 519 666,88
Impôts, taxes et versements assimilés		516 130 803,80	564 389 240,61
EXCEDENTBRUT D'EXPLOITATION		8 912 905 266,57	6 633 528 580,47
Autres produits opérationnels		941 895 581,11	1 941 925 935,70
Autres charges opérationnelles		171 047 031,39	105 717 383,88
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		9 649 178 638,55	9 420 781 562,47
Reprises sur pertes de valeur et provisions		3 272 459 021,51	1 866 570 232,43
RESULTAT OPERATIONNEL		3 307 034 199,25	915 525 802,25
Produits financiers		177 456 895,40	208 577 535,75
Charges financières		553 584 972,43	775 962 759,62
RESULTAT FINANCIERS		-376 128 077,03	-567 385 223,87
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		2 930 906 122,22	348 140 578,38
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		732 232 623,00	49 294 709,00
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		10 088 994,25	0,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRE		28 127 599 792,62	27 850 377 610,07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRE		25 939 015 287,65	27 551 531 740,69
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRE		2 188 584 504,97	298 845 869,38
Eléments extraordinaires (produits)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	0,00
RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 188 584 504,97	298 845 869,38

ENTREPRISE NATIONALE DE FORAGE
ENAFOR

N° D'IDENTIFICATION (N I F) : 099930012272041

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS EXERCICE 2012

CPTES	DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Exercice 2012	Exercice 2011	CPTES
70	Ventes et produits annexes		25 857 775 309,08	23 565 584 463,91	70+74
72	Variations stocks produits finis et en cours		0,00	0,00	
73	Production immobilisée		261 145 025,00	170 203 830,69	73
74	Subventions d'exploitation		0,00	0,00	
I	PRODUCTION DE L'EXERCICE		26 118 920 334,08	23 735 788 294,60	
60	Achats consommés		2 370 435 704,92	2 240 255 418,74	60+61+620
61&62	Services extérieurs et autres consommations		4 289 146 895,55	3 723 396 854,91	62+65+66
II	CONSOMMATION DE L'EXERCICE		6 659 582 600,47	5 963 652 273,65	
III	VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		19 459 337 733,61	17 772 136 020,95	
63	Charges de personnel		8 890 130 553,35	8 343 099 950,58	63
64	Impôts, taxes et versements assimilés		527 628 956,05	516 130 803,80	64
IV	EXCEDENTBRUT D'EXPLOITATION		10 041 578 224,21	8 912 905 256,57	
75	Autres produits opérationnels		275 900 038,38	941 895 581,11	77
65	Autres charges opérationnelles		126 702 070,16	171 047 031,39	625+668
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		10 138 839 024,81	9 649 178 638,55	68+69
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions		2 985 478 796,69	3 272 459 021,51	79
V	RESULTAT OPERATIONNEL		3 037 415 964,31	3 307 034 199,25	
76	Produits financiers		229 234 662,02	177 456 895,40	770+798
66	Charges financières		460 907 863,76	553 584 972,43	650+698
VI	RESULTAT FINANCIERS		-231 673 201,74	-376 128 077,03	
VII	RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS		2 805 742 762,57	2 930 906 122,22	
695&698	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		750 328 723,00	732 232 623,00	889
692&693	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires		-37 232 931,03	10 088 994,25	
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRE		29 609 533 831,17	28 127 593 792,62	
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRE		27 516 686 860,57	25 939 015 287,65	
VIII	RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRE		2 092 846 970,60	2 188 578 504,97	
77	Eléments extraordinaires (produits)		0,00		79
67	Eléments extraordinaires (charges)		0,00		69
IX	RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00	
X	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 092 846 970,60	2 188 578 504,97	

الملحق 11 : جدول حساب النتائج 2013 :

2013	البيان	
28 386 911 937,96		المبيعات من البضائع
0,00		الانتاج المخزن او النقص من المخزون
221 957 499,89		انتاج مثبت
0,00		اعانات الاستغلال
28 608 869 437,85		انتاج الدورة
2 551 243 269,36		مشتريات مستهلكة
4 813 910 779,33		خدمات خارجية وخدمات اخرى
7 365 154 048,69		استهلاك الدورة
21 243 715 389,16		القيمة المضافة
9 055 645 532,29		مصاريف المستخدمين
442 181 256,79		الضرائب و الرسوم و الدفع المماثل
11 745 888 600,08		الفائض الاجمالي للاستغلال EBE
184 751 778,35		نواتج عملياتية أخرى
48 167 918,48		أعباء عملياتية أخرى
9 914 512 760,65		مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
3 565 733 278,42		استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
5 533 692 977,72		نتيجة العملياتية
59 108 369,62		نواتج مالية
239 742 980,80		أعباء مالية
-180 634 611,18		النتيجة المالية (م)
5 353 058 366,54		النتيجة الجارية قبل الضريبة (س)+(م)=(و)
1 271 623 989,00		الضرائب المفروضة على النتيجة العادية
-1 680 257,88		الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
437 468 133,71	Participation des salariés aux résultats de l'entreprise	

32 418 462 864,24			مجموع المنتوجات
28 772 816 362,53			مجموع الاعباء
3 645 646 501,71			نتيجة الانشطة العادية
			الانشطة غير العادية-منتوجات-
			الانشطة غير العادية-اعباء-
0			النتيجة غي العادية
3 645 646 501,71			النتيجة الصافية للدورة Rnet

الملحق 12 : جدول حساب النتائج 2014 :

2014	البيان	
33 266 564 628,03		المبيعات من البضائع
0		الانتاج المخزن او النقص من المخزون
188 650 470,20		انتاج مثبت
		اعانات الاستغلال
33 455 215 098,23		انتاج الدورة
6 581 921 344,00		مشتريات مستهلكة
275 225 150,00		خدمات خارجية وخدمات اخرى
6 857 146 494,00		استهلاك الدورة
26 598 068 604,23		القيمة المضافة
11 233 131 897,00		مصاريف المستخدمين
395 227 145,00		الضرائب و الرسوم و الدفع المماثل
14 969 709 562,23		الفائض الاجمالي للاستغلال EBE
215 324 149,00		نواتج عملياتية أخرى
70 339 215,00		أعباء عملياتية أخرى
9 754 315 068,00		مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
3 432 653 108,00		استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
8 793 032 536,23		نتيجة العملياتية
115 325 213,25		نواتج مالية
396 248 311,75		أعباء مالية
280 923 098,50-		النتيجة المالية (م)
8 512 109 437,73		النتيجة الجارية قبل الضريبة (س)+(م)=(و)
744 218 345,00		الضرائب المفروضة على النتيجة العادية
15 062 774,23		الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
-		Participation des salariés aux résultats de l'entreprise

37 218 517 568,48		مجموع المنتوجات
29 465 689 249,98		مجموع الاعباء
7 752 828 318,50		نتيجة الأنشطة العادية
14 389 387,72		الأنشطة غير العادية-منتوجات-
1 652 332 214,32		الأنشطة غير العادية-اعباء-
1 637 942 826,60-		النتيجة غي العادية
6 114 885 491,90		النتيجة الصافية للدورة Rnet